

بحث رسمي يؤكد مخاطر النواقص في جهاز الصحة الإسرائيلي!

صفحة (٤)ة

ملف خاص: الدروز و«قانون القومية»

صفحة (٦)ة

الاسرائيلي

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٨/١٤ الموافق ٣ ذو الحجة ١٤٣٩ العدد ٤٢٣ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

زعماء الليكود والمعارضة يحرضون على الفلسطينيين في الداخل عقب مظاهراتهم في تل أبيب ضد «قانون القومية»!

«هآرتس»؛ المعارضة الإسرائيلية فوتت فرصة مهمة لتوسيع الاحتجاج ضد «قانون القومية»



تظاهرة فلسطيني الداخل في تل أبيب.

أثارت مظاهرة الفلسطينيين في إسرائيل ضد «قانون القومية»، والتي جرت في تل أبيب مساء يوم السبت الأخير (٨/١١)، وكما كان متوقعا، موجة من ردود الفعل التهجمية والتحريضية من جانب أوساط اليمين الإسرائيلي، ممثلية وقادته.

وكالعادة، كان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، شخصيا، أول هؤلاء جميعا يعطي الضوء الأخضر لكل من أراد تشويه صورة المواطنين العرب، تزوير إرادتهم والتحريض العنصري الأرعن ضدهم.

فبينما كانت المظاهرة في تل أبيب مستمرة، خرج نتنياهو ليكتب على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) إنه «لا دليل أفضل من هذا (المظاهرة) على حيوية هذا القانون». وأضاف، مشيرا إلى صور الأعلام الفلسطينية المرفوعة خلال المظاهرة في تل أبيب: «سنواصل رفع العلم الإسرائيلي باعتزاز وسنواصل إنشاء هتكفا (النشيد الوطني الإسرائيلي) بفخر كبير».

وفي صباح اليوم التالي، الأحد، وفي مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية، عاد نتنياهو لتحريض على خلفية المظاهرة ورفع الأعلام الفلسطينية فيها. فقال: «تلقينا أمس إثباتا قاطعا على رفض وجود دولة إسرائيل وعلى ضرورة قانون القومية... فقد شاهدنا أمس أعلام م.ت. ف (أعلام فلسطين!) في قلب مدينة تل أبيب وسمعنا هتافات «بالدم بالروح نفيديك يا فلسطين». كثيرون جدا من المشاركين في المظاهرة يريدون إلغاء قانون العودة (الذي يضمن المواطنة الإسرائيلية الفورية والكاملة لأي يهودي يرغب في الهجرة إليها. من أي بقعة في العالم). إنهم يريدون إلغاء دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي وتحويلها - كما اعترف بعض منحديتهم أمس - إلى «دولة إسرائيلية - فلسطينية».

بينما يقول آخرون «دولة جميع مواطنيها». لهذا، بالضبط، شرعنا قانون القومية. نحن فخورون بدولتنا، بعلمنا وبنشيدنا الوطني وسنظل مصرين على أن تبقى إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، حقوق الفرد فيها مصانة بقوانين أخرى». وختم نتنياهو قائلا: «الآن، وأكثر من أي وقت مضى، يتضح مدى أهمية قانون القومية وضرورته. إنه ضروري لضمان مستقبل دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. نحن الذين شرعنا هذا القانون ونحن الذين سنحميه ونحافظ عليه!»

وفي أعقاب نتنياهو، انطلق وزراء آخرون وأعضاء كنيست من اليمين، والليكود خصوصا، في حملة تهويش وتحريض، كانت في مقدمتهم - كالعادة - وزيرة الثقافة والرياضة، ميرى ريفغ (الليكود) التي قالت، قبل بدء جلسة الحكومة الأسبوعية، إن «التحام اليسار مع العرب هو ضرب من العبث» وقالت: «أنا واثقة بأن رايبين (إسحاق رايبين، رئيس الوزراء الأسبق الذي قُتل اغتيالاً في الميدان الذي جرت فيه المظاهرة مساء السبت فاستبدل اسمه من «ميدان ملوك إسرائيل» إلى «ميدان رايبين») يتقلب في قبره» وأضافت: «لا نعتل أن تُرفع أعلام فلسطين في وسط تل أبيب. هذا تحريض» و«تباغت: المشكلة ليست في «قانون القومية»، وإنما في كيف ينظرون إلى دولة إسرائيل - دولة جميع مواطنيها، وليست دولة للشعب اليهودي» وقالت ريفغ إن «المشهد أمس كان خطيئا وخطيرا جدا في نظري»، ولهذا أعلنت أنها ستوجه إلى المستشار القانوني للحكومة بشكوى لفحص الموضوع (رفع الأعلام الفلسطينية في تل أبيب).

وكانت ريفغ نفسها قد كتبت، قبل ذلك، على حسابها على موقع فيسبوك، مساء السبت: «لم يكن لدي أدنى شك في أن أعلام فلسطين سوف تُرفع هذا المساء في تل أبيب وستكون جزءا من الديكور في مظاهرة اليسار في ميدان رايبين. فاليسار والعرب يفضلان الأحمر والأسود والأخضر على الأزرق والأبيض (لونا العلم الإسرائيلي). هذا هو الفارق بين دولة جميع مواطنيها والدولة القومية للشعب اليهودي وهذا سبب آخر لسن قانون القومية». وأضافت ريفغ: «ثبتت هذه المظاهرة أن ثمة تعاون بين اليسار والعرب الذين يريدون هنا دولة أخرى - تعاون من أجل حكومة أخرى. لكن هذا لن يفيدهم ومن الأجدر بهم أن يفهموا: اللغة العبرية هي اللغة الرسمية في دولة إسرائيل، العلم الأزرق والأبيض مع نجمة داود هو العلم الرسمي، نشيدنا الوطني هو هتكفا وعاصمتنا الموحدة الأبدية هي القدس».

أما وزيرة العدل، أيليت شاكيد (من حزب «البيت اليهودي») فقالت إنه

وقال غباي، في مقابلة تلفزيونية قبل المظاهرة بساعة: «لا أشرك في مظاهرة ينظمها التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة المشتركة... إنهم لا يؤمنون بالدولة اليهودية. لن نكون في هذه المظاهرة، بالتأكيد، ولا يعني ما تنادي به!»

وكانت رئيسة المعارضة، وأضافت: «من المؤكد أن رؤية أعلام م.ت. الذين شاركوا في المظاهرة، وأضاف: «من المؤكد أن رؤية أعلام م.ت. ف (أعلام فلسطين) في ميدان رايبين لم يكن جزءا من حلمهم». وقالت: «كان يتعين على اليسار الصهيوني تأييد قانون القومية، لكن يبدو أن ليس ثمة يسار كهذا بعد!»

وكتب رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين (الليكود)، على حسابه على موقع تويتر: «لقد ثبت هذا المساء مرة أخرى أن المعركة التي يخوضها أعضاء الكنيست العرب هي ليست ضد قانون القومية، وإنما ضد وجود دولة إسرائيل» وعبر إدلشتاين عن أسفه لأن «أعضاء الكنيست العرب يجرون الجمهور العربي الإسرائيلي، مرة أخرى، لتظاهرة تحريضية بشعة!»

وقال وزير العلوم، أوفير أكونيس (الليكود)، إن «عشرات أعلام م.ت. ف. (أعلام فلسطين) التي اجتاحت المظاهرة في قلب تل أبيب هي البرهان القاطع على ضرورة قانون القومية. وإن كان ثمة من لا يزال لديه شك في هذا، فقد أتت الصور من تل أبيب هذا المساء لتقدم له الدليل القاطع والجازم على أن إسرائيل في حاجة إلى قانون القومية».

وقال وزير المواصلات، يسرايل كاتس (الليكود): أعلام فلسطين ترتفع الآن في ميدان رايبين في قلب تل أبيب. أعضاء الكنيست العرب يتظاهرون ضد القومية اليهودية ومن أجل القومية العربية الفلسطينية. ليس قانون القومية هو الذي يزعمهم، بل وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. هم سيواصلون التظاهر ونحن سنواصل البناء وتعزيز دولة إسرائيل!»

لكن التشويه والتحريض، علاوة على المقاطعة، لم تقتصر على اليمين الإسرائيلي فحسب، بل تبناها قادة «الوسط» الإسرائيلي وممثلوه أيضا.

إذ لم يشارك في المظاهرة سوى أعضاء الكنيست الستة من حركة «ميرتس» وعضوي كنيست اثنين (هما ميكي روزنثال وزهير بهلول) من بين أعضاء الكنيست الـ ٢٤ الممثلين لحزب العمل (المعسكر الصهيوني). وكان رئيس حزب العمل والمعسكر الصهيوني، أفي غباي، قد أعلن قبل موعد المظاهرة بساعات أنه لن يشارك في مظاهرة المواطنين العرب ضد قانون القومية «لأنهم لا يؤمنون بالدولة اليهودية ولأن منظمتها يؤيدون حق العودة للفلسطينيين»، كما قال!!

تحليلات: حكم السجن ضد الشاعرة دارين طاطور بتهمة التحريض يطرح أسئلة عن الدور المُسيس لجهاز القضاء والمحاكم في إسرائيل!

اليمن الحاكم بشكل عادي ويومي على الفلسطينيين وعلى العرب عموما، فإن الحكم السياسي بالسجن على طاطور بتهمة التحريض، يطرح أسئلة عن دور جهاز القضاء والمحاكم حين يختار في عدد غير قليل من الحالات تبني الخطاب السياسي المهيم في سياق القضية الفلسطينية. فكم من وزير ونائب وزعيم صهيوني محلي وجماعيري دعا إلى قصف مدنيي غزة بالطائرة والدبابات؟ وكم من هؤلاء برر الإعدامات الميدانية لمن زعمت الشرطة أو الجيش قيامهم بمحاولات طعن؟ وكم من أولئك السياسيين برر الحصار والقمع والقتل والتجويب والاعتقالات؟ وهذا تحريض، مباشر أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى، على القتل.

وأكد قسم من هذه التحليلات أن طاطور سخلت في متن قصيدتها وسياقتها موقفا مناصرا لحق الازاحين تحت الاحتلال بالرفض والمقاومة، لكن القضاء يلعب هنا دورا سياسيا ومسيئا. وفي حالة الاحتلال الإسرائيلي الطويل تنقلب المعايير والمقاييس كلها، فيصبح من حق القامع المحتمل فارض الواقع بالقوة، أن يحرض بشكل عادي، أما حين يرتفع صوت المقموع المصادرة حقوقه وحرياته حاملا ذلك الحق بالمقاومة أو مدافعا عنه، فإن الطريق إلى تجريمه تتسارع ببلاسة واندفاع. وهذا يحدث لأن الحكم والمرجعية ليس الحق والقيمة والشرعية الدولية الشهيرة، بل القوة العنيفة.

منقطعة عن الواقع من أساسها». وكتب البروفسور في مجال الأدب نيسيم كلدرون في ورقة الرأي التي قدمت للمحكمة أنه لا مكان لإدانة أي شاعر بسب نص كتبه، حتى إذا كان هذا النص مليئا بالتصريحات الإشكالية. أما د. يونتان مندل، وهو مختص باللغة العربية وصاحب تجربة كبيرة في الترجمة ومن معهد فان لير، فاكد في وثيقة قدمها هو الآخر للمحكمة أن القصيدة التي قرر شرطي إسرائيلي أنها تطوي على «تحريض للعنف» هي قصيدة قومية حماسية كما هو متبع دون أي نداء لحيازة السلاح أو سفك الدماء.

وأوضح مندل أن كل الضحايا الذين تحدثت عنهم طاطور في منشوراتها هم مدنيون. وقال: عندما أنظر إلى أسماء الضحايا الذين تذكرهم في القصيدة، فالولد الذي أحرق هو كما يبدو محمد أبو خضير، وعلي هو علي دوابشة، وأيضاً هديل كانت حالة استثنائية جداً حتى أن صحيفة هآرتس وصفت قتلها بـ«الإعدام».

والمقصود هديل الهشلمون التي قتلت في الخليل برصاص جندي اشتبته خطأ، بحسب كل الشهادات، بأنها كانت تنوي القيام بعملية، كما تنزهه الكاتبة.

وأكدت بعض التحليلات أنه في واقع إسرائيلي يحرض فيه سياسيو

كلمة في البداية

تحرير مزيد من النيات الحقيقية الواقفة وراء «قانون القومية»!

بقلم: أنطوان شلحت

خصصنا الحيز الأكبر من هذا العدد للتداعيات المترتبة على سن الكنيست الإسرائيلي، يوم ١٩ تموز ٢٠١٨، لما يسمى «قانون القومية»، ويعرّف هذا القانون الأساس (دستوري) لإسرائيل بأنها «الدولة القومية للشعب اليهودي»، ويمنح أفضلية للغة العبرية على اللغة العربية، ولللاستيطان اليهودي، كما يمنح حصية تقرير المصير في فلسطين لليهود فقط، ويعتبر القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

وتسبب سن القانون باستئناف الجدل داخل المجتمع الإسرائيلي بشأن الحركة الصهيونية وعقيدها. وبرزت في خصمه أصوات كثيرة أبدت معارضتها للقانون. وإنما من منطلق محدد فحواه أنه يتضاد مع «أسس العقيدة الصهيونية»، بل وادعى بعضها أن القانون يحولها إلى «عقيدة عنصرية»، بما من شأنه أن يوحي بوجود قناعة راسخة لديه أنها ليست كذلك.

وبمرور الوقت وتعاظم حجم الاحتجاجات وتوترتها، ولا سيما من جانب المجتمعين الدرزي والعربي في الداخل، وجد عدد من رموز حكومة بنيامين نتنياهو في نفسه جراءة أكثر لتحرير مزيد من النيات الحقيقية التي تقف وراء هذا القانون (كما يمكن استشفاف ذلك من خلال مقال برهوم جرابسي، طالع ص ٥).

ومع أن جل تلك النيات يبقى متعلقاً بسياسة إسرائيل حيال قضية فلسطين، وحيال الفلسطينيين، سواء في مناطق ١٩٦٧ أو مناطق ١٩٤٨، أو في الشتات، فإن ما لا يقل أهمية منها يبقى مرتبطاً بجوه العلاقة القائمة بين سلطات الحكم الإسرائيلية، ولا سيما بين السلطتين التشريعية والقضائية. وفي هذا الشأن تحديداً كان كل من وزيرة العدل ووزير السياحة الأكثر صراحة. وذهب الثاني إلى حد القول إن الهدف المركزي من القانون هو «أن يتيح لقضاة المحكمة الإسرائيلية العليا ذوي التوجهات اليمينية (إمكان أن يعبروا عن توجهاتهم في قراراتهم، استناداً إلى القانون» - مؤكداً أن القانون مهم لأنه ينزع القناع عن وجه قضاة المحكمة العليا، الذين درجوا حتى اليوم على الاختباء من وراء الأدعاء بأنهم مقيدون بأحكام قوانين الأساس القائمة. وهذت الأولى المحكمة العليا مباشرة بـ«اندلاع حرب» بين سلطات الحكم المتعددة إذا ما أقدمت على إلغاء القانون، تجاوباً مع طلبات التماس قدمت إليها من بينها طلب التماس قدمه مركز «عدالة».

وشددت على أن الكنيست هو السلطة الأساسية التي تعرّف قوانين الأساس وتحدها، وعلى قضاة المحكمة العليا تفسير القوانين بحسب قوانين الأساس، ولا يحق لهم إلغاء هذه القوانين.

وفيما يختص باحتجاجات المجتمع الدرزي في إسرائيل، يشترك أستاذ العلوم السياسية أمل جمال مع أعضا الدالات الكامنة فيها، وخاصة احتباسها في شرقية منظومة الامتيازات والتميز ومنحها الشرعية، مؤكداً من ضمن أمور أخرى أنه لا ينبغي بمطالب المواطنين الدرزي أن تعتمد على هويتهم بل على مواظنتهم، ويجب ألا تتوقف عند حماية الامتيازات الجزئية لأنها تحول مكائتهم بهذا من مواطنين إلى رعايا. عدا عن ذلك فإن التساوق مع منظومة الامتيازات تتضمن مصادقة مبدئية على سياسة «فرق تسد» التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية (طالع مقاله ص ٦).

ولا يجوز، في معرض استكناه النيات الحقيقية الواقفة من وراء «قانون القومية»، التي جرى تحرير المزيد منها، عدم الالتفات إلى أن النشوة العارمة التي أصابت اليمين الإسرائيلي من جراء سن القانون لا تزين له سبيل الإلحاح على تحقيق تلك النيات فحسب، إنما أيضاً تفتح شهيتها على ما هو أكثر وأبعد مدى منها.

ولعل الدليل الأوضح على ذلك هو المقال الذي كتبه محزر موقع «ميداء» اليميني الإلكتروني، زيف ماؤور، تحت عنوان «قبل خط النهاية: أيليت شاكيد استثمرت في تعيين القضاة وأهملت مكافحة الموظفين» (طالع عرضاً وافيًا له ص ٣).

وفيما يثني هذا المقال على النجاح الباهر الذي حققته شاكيد في كل ما يتعلق بتعيين القضاة، وبالذات في المحكمة العليا، فإنه في الوقت عينه يشدد على أن هذه النجاح يشكل نصف المهمة الموقلة على وجود وزير عدل يميني، وأن النصف الآخر يتمثل بـ«التخلص من نشاط اليسار المنتشرين في مواقع مختلفة في وزارة العدل، من جهة، وتقليم أظافر المستشارين القانونيين في الوزارات المتعددة وفي مقدمهم المستشار القانوني للحكومة من جهة أخرى مكملة».

كما أنه لا يجوز عدم قراءة ردات الفعل من طرف زعماء الائتلاف والمعارضة على حد سواء في إثر التظاهرة التي نظمها الفلسطينيون في الداخل في مدينة تل أبيب (طالع عنها في مكان آخر من هذه الصفحة) والتي إن أثبتت شيئاً لا يرقى إليه الشك فهو وجود إجماع يهودي صهيوني في إسرائيل على مبادئ «قانون القومية»، التي قامت الدولة عليها، وهي مبادئ الاستيطان الإحلالي والهجرة والهوية القومية.

تقرير جيد لمنظمة «بتسيلم»:

في الأعوام العشرة الماضية لم يمرّ شهر دون أن تحتجز إسرائيل على الأقل 150 فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري!



الاعتقالات الجائرة: ممارسة إسرائيلية مستمرة.

حماتي في شهر كانون الثاني، بعد اعتقال زوجي. كنت حاملاً في الشهر الثالث ولهذا قرّرت الانتقال للعيش مع أهلي في قلقيلية كي لا أبقي وحيدة.

في ٢٠١٦/١٢/٢٠ رافقتني زوجي لزيارة الطبيب في قلقيلية وكنت حينئذٍ حاملاً. في طريق العودة أخذنا سيارات أجرة إلى عـُزّون. عندما وصلنا إلى قرية عزبة الطيب، أوقف الجنود سيارة الأجرة وأخذوا يفحصون بطاقات هوية الركاب، ثم أنزلوا زوجي من السيارة، وأمروا السائق بمتابعة السفر. أتقوا زوجي معهم وأما أنا فواصلت السفر إلى قرية عزّون. بعد يومين أعلمني نادي الأسير الفلسطيني أن السلطات الإسرائيلية أصدرت بحقه أمر اعتقال إداري لمدة ستة أشهر.

قبل نهاية فترة الاعتقال، جدّوا أمر الاعتقال لفترة ستة أشهر أخرى. ثم طلبوا تمديد الأمر للمرة الثانية لمدة ستة أشهر إضافية. تمكّنا بمساعدة محامي نادي الأسير الفلسطيني من تقليص الفترة إلى أربعة أشهر. لكن بعد مرور الأشهر الأربعة جرى تجديد أمر الاعتقال

رفع تدريج الاعتماد المالي لإسرائيل:

قال تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان إن مئات الفلسطينيين محتجزون في سجون إسرائيلية داخل إسرائيل وفي الضمّة الغربية من دون أن تُنسب إليهم أية تهمة، ومن دون اطلاعهم على الأدلة التي يزعم أنها متوفّرة ضدّهم، ومن دون معرفة متى سيتم إطلاق سراحهم.

وأضاف التقرير: تسمي إسرائيل عملية الاحتجاز هذه «الاعتقال الإداري»، وهذه ليست ظاهرة جديدة، فمنذ عشرات السنين تقدم إسرائيل على الاعتقال الاداري لمئات الفلسطينيين في أي وقت.

وأورد التقرير بعض المعطيات بهذا الشأن. فوفقاً لإحصائيات تجريها مصلحة السجون الاسرائيلية في أيار ٢٠١٨ كان هناك ٤٠٠ معتقلاً إدارياً من بينهم امرأتان وثلاثة قاصرين. وتمديد الاعتقال الإداري مسألة روتينية، فمن بين ٤٠٠ معتقلاً إداريا جرى احتجاز ١٢٦ معتقلاً لمدة ستة أشهر إلى عام واحد (أي أنه جرى تمديد احتجازهم مرة واحدة على الأقل) واحتجز ٩٣ منهم لمدة تزيد عن عام (أي جرى تمديد احتجازهم مرتين على الأقل). وفي العام الماضي جرى احتجاز ما يعادل ٢٩ فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري كل شهر، وتمّ الإفراج عن ٣٧ معتقلاً فلسطينياً.

وفي الأعوام العشرة الماضية لم يمرّ شهر دون أن تحتجز إسرائيل على الأقل ١٥٠ فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري.

وأضاف التقرير:

إن صلاحية إصدار أمر بالاعتقال الإداري تُعتبر صلاحية جارفة ومتطرفة. ظاهرياً يجري فحص أوامر الاعتقال من قبل المحاكم العسكرية ومحاكمة العدل العليا، ومع ذلك فإن هذه المحاكم لا تجري سوى مراجعة قضائية شكلية، تنتهي بالموافقة بشكل روتيني على مثل هذه الاعتقالات.

وشمل التقرير إفادات أدلى بها عدد من الفلسطينيين لديهم أقارب هم رهن الاعتقال الإداري.

أول هذه الإفادات كانت لدينيس الحموري (٥٩ عاماً ومن سكان الرام) التي تحدثت عن اعتقال ابنها، وجاء فيها:

ابني صلاح الحموري، ٣٣ عاماً، رهن الاعتقال الإداري منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/٢٣. في البداية اعتقلوه لمدة ستة أشهر ومن ثم جرى تمديد الاعتقال لمدة أربعة أشهر إضافية، لكن جرى تمديد اعتقاله مرة أخرى لفترة ثلاثة أشهر حتى ٢٠١٨/٩/٣٠.

كان صلاح يعمل باحثاً في مؤسسة «الضمير» وهو متزوّج من إليسا مواطنة فرنسية ولديهما طفل يبلغ من العمر عامين. في أيار ٢٠١٦ ولدى عودة إليسا من زيارة لها في فرنسا جرى إبعادها من مطار بن غوريون بعد أن احتجزوها لمدة ليلة كاملة وهي حامل في شهرها السابع. اضطرت إليسا للعودة إلى فرنسا، وهناك ولدت

له، إن رفع التدريج «يعزز مكانة إسرائيل كإحدى الدول الأقوى في العالم اقتصادياً. هذا ينضم بالطبع إلى المصادقة على التصنيف الائتماني لدولة إسرائيل الذي حددته شركة «موديس» قبل عدة أسابيع، وهذا هو دليل على السياسة الاقتصادية المسؤولة التي ننتهجها هنا في الحكومة من قبل وزير المالية ورفاقي الوزراء. وهذه السياسة أدت إلى نمو متواصل مع الاقتصاد الإسرائيلي».

وتابع نتنياهو قائلاً «أقرأ مقالات بعض المحللين الذين قالوا: «نعم، تم تحقيق نمو متواصل، ولكن هذا لم يحدث. وأوضاع الطبقات الضعيفة»، وهذا ببساطة ليس صحيحا. نرى انخفاض مؤشر عدم المساواة الذي يسمى مؤشر جيني عام بعد عام، وهذا المؤشر يتحسن باستمرار خطوة بعد خطوة. لأننا ندمج بين سياسة السوق الحرة، وبين الانخراط في سوق العمل. وحين يدخل المواطنون في سوق العمل يتحسن وضعهم المادي. إذن، هناك سياسة صحيحة اقتصادية لصالح المواطنين الإسرائيليين» على هذين المحورين لصالح المواطنين الإسرائيليين.» وقال وزير المالية موشيه كلون، ناسبا الأمر لشخصه، إنه في السنوات الثلاث الأخيرة حقق الاقتصاد الإسرائيلي معطيات هي الأفضل في تاريخه، وهذا ما أدى إلى ثقة الجهات الاقتصادية العالمية بالاقتصاد الإسرائيلي. وادعى أن ثمار النمو الاقتصادي وصلت إلى الشرائح الفقيرة، وهذا ما يفنده المحللون الاقتصاديون. وقالت محافظة بنك إسرائيل المركزي، كارنيت فلوغ، إن رفع التدريج يعكس ثقة المؤسسات المالية العالمية وبالساسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، وسياسة الفائدة البنكية التي يتبناها بنك إسرائيل المركزي. وشددت على أن هذا قرار يعبر عن الثقة بنهج بنك إسرائيل المركزي، الذي ساهم في دفع النمو الاقتصادي، وساعد الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها المستقبلية. كما أن قرارا كهذا يثبت أهمية الاستثمار في خفض نسبة الدين العام من حجم الناتج العام.

سياق لتسجيل النقاط

تقول المحللة الاقتصادية ميراف أروזורوف، في مقال لها في صحيفة «ذي ماركر»، إن هذا الإنجاز اللامع جر وراءه حريا بين السياسيين على تسجيل النقاط. إلا أنه يجب

ملاحظة أن هذا الإنجاز لا يمكن اعتباره إنجازا حقيقيا، بل مجرد نتيجة لسياسة اقتصادية خاطئة، ولتدخلات خارجية غير عادلة.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

ولذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة لا يمكن اعتباره اقتصادا ناجحا، بل اقتصادا فاشلا.

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

الاسرائيلي المتنهك

*** أحد المحللين: هذا التدريج لا يعني شيئا لرفاهية المواطنين، الذين يعانون من غلاء معيشة وفجوات اجتماعية واسعة ونسب فقر كبيرة!***

مناورة من أجل حرف الراي العام عن هذه المسائل الاقتصادية؟. إن هذه فرصة لنسأل المرة تلو المرة، كيف علينا أن نفتح نقاشا حول شكل توزيع الناتج والثمار الاقتصادية. كي لا نكتشف بعد سنوات أن تدريج إسرائيل يرتفع مجددا، بينما مستوى المعيشة لدى غالبية الجمهور في إسرائيل ما زال مجمدا، يراوح مكانه، ويحصل على فئات من العككة العامة.

رصد ميزاتيات اجتماعية

ويقول المحلل أدریان بايلوت، في مقال له في صحيفة «الكاليسيت»، إن قرار شركة P&S ليس مفاجئا، فهذا جاء بعد أن نجحت إسرائيل في تخفيض حجم الدين إلى ما دون ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهذا لأول مرة في تاريخ إسرائيل، التي كان حجم الدين فيها في العام ٢٠٠٢ يعادل ١٠٠٪ من حجم الناتج العام، ووصل إلى ٥٩٦٪ في العام الماضي. ومن بين جميع دول OECD، فقط النرويج نجحت أيضا في خفض نسبة الدين العام، من حجم الناتج العام، وبسرعة كبيرة. وهذا أدى في النرويج إلى خفض الصرف على فوائد ديون الدولة من ٤٨٪ من حجم الناتج العام، إلى ٢٩٪ فقط.

ويتابع بايلوت أن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف بإمكان إسرائيل أن تجعل من هذا القرار رافعة لنجاح أكبر؟، فقط في الأسبوع قبل الماضي صادقت لجنة المالية على طلب مفاجئ من وزارة المالية لزيادة ميزانية وزارة الدفاع بـ ٦ مليارات شيكل (١٣٦ مليار دولار). وهذا نموذج للصرف الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة الدين العام، دون أن يساهم هذا في زيادة النمو الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يسير إلى نسبة الدين العام من الناتج العام.

ويؤكد بايلوت ضرورة أن تتبادر الحكومة إلى زيادة الصرف في الميزاتيات الاجتماعية، وبشكل خاص الصرف على البنى التحتية، وعلى مشاريع مثمرة لسنوات طويلة. ويقول «إذا ما قارنا هذا الصرف في إسرائيل مع دول متطورة سنجد أن إسرائيل دولة بخيلة»، ويوجه بايلوت أصبع الاتهام إلى شخص بنيامين نتنياهو، مبينا أن صرف الحكومة على الميزاتيات الاجتماعية، من العام ٢٠٠٣ إلى العام ٢٠٠٧، كان بنسبة ٤٣٪ من حجم الناتج العام، وهبطت النسبة حتى العام ٢٠١٦ إلى ٢٨٪.

كاتب يميني ينتقد وزيرة العدل الإسرائيلية:

شاكيد حققت نجاحاً باهراً في تعيينات القضاة لكنها أخفقت في التخلص من «الموظفين اليساريين»!

« المهمة المركزية الملقاة على كاهل وزير عدل يميني جدير هي الصراع على جهتين: لجم القضاة من جهة، وتنظيف الاسطبلات في مكاتب المستشارين القانونيين من جهة أخرى»! * أحد الإهدارات الأكبر في ولاية شاكيد كوزيرة للعدل هو عدم التخلص من نشطاء اليسار المنتشرين في مواقع مختلفة في الوزارة*



شاكيد تدفع بثقافة اليمين إلى مؤسسات القضاء،

القضاء الإسرائيلي، بمختلف محاكمه ومستوياتها، خلال الفترة منذ تولي شاكيد منصب وزيرة العدل، ٢٠٠ قاض وقاضية، يشكلون نحو ثلث عدد القضاة الكلي في إسرائيل!

إلى جانب تعيينات القضاة، يشير كاتب المقال إلى «خطوة بارزة وهامة جدا اتخذتها شاكيد ومن شأنها رفع مستوى تأثير القضاة في المحاكم الدنيا»، وهو يقصد بذلك القانون الذي بادرت إليه شاكيد وسننه الكنيست الإسرائيلي قبل نحو أسبوعين والذي يقضي بمصادرة صلاحية المحكمة العليا في النظر في التماسات يقدمها فلسطينيون من الضفة الغربية في قضايا تخص الأراضي ونقل هذه الصلاحية إلى المحكمة المركزية في القدس بصفتها «محكمة للشؤون الإدارية». ويوضح: «المقصود، هنا، جميع تلك التماسات التي أدت إلى عمليات هدم لا حاجة لها في مستوطنات ميفرون، عمونا وتنتيف هافوت»، ثم يضيف: «القانون الجديد سيضع حدا لهذه المهزلة»!

«الإهدار الأكبر» . عدم التخلص من نشطاء اليسار!
زيادة على هذا كله، نجحت شاكيد - كما يقول الكاتب - في «لجم تعيين بعض الشخصيات الإشكالية»، ومنها

العليا، أي أكثر من ثلث عدد قضاتها الكلي».
ينقل ماؤور عن يسميهم «مقربين من شاكيد» قولهم إن خمسة من بين القضاة الستة الجدد الذين أدارت شاكيد عملية تعيينهم (بكونها رئيسة «لجنة تعيين القضاة»، «لديهم أجندة محافظة»، بينما كان السادس عربيا (هو القاضي جورج قرأ، من مدينة يافا). ويعتقد الكاتب بأن «ثمة لهذا التصريح أساسا يستند إليه»، ويعرض تقييمه لكل واحد من هؤلاء القضاة الخمسة، فيرى أن اليكس شطايين «قد أثبت توجهاته المحافظة خلال عمله الأكاديمي»، بينما يشير إلى انضمام القاضيين الجديدين عوفر غروسكوف ويوسف السرون، اللذين جرى تعيينهما في فترة شاكيد، إلى القاضي نوعام سولبيرغ (وهو مستوطن من مستوطنة «ألون شفوت» في «غوش عتصيون») «في قرار حكم قضائي محافظ جدا، صدر مؤخرا». أما القاضية ياعيل فلنر، فلم تنتشر حتى الآن أي قرار حكم قضائي «يتبع موقعتها بصورة واضحة على الخط ما بين الفاعلية القضائية والمحافظة، لكنها كانت قد أبدت، خلال عملها الأكاديمي، توجهها يميل إلى الفاعلية القضائية التي تنسجم مع قيم الثورة الدستورية التي نفذها أهارون باراك»، ورئيس المحكمة العليا سابقا. وفي الحديث عن هذه القاضية، يتوقف الكاتب عند «قرار حكم قضائي بارز بشكل خاص، هو الذي صادقت فيه المحكمة العليا على قرار الحكومة الإسرائيلية هدم قرية خان الأحمر وتهجير سكانها. ويقول إن هذا القرار «لم يثر أسئلة تتعلق بصلاحيات القضاء، لكنه علاج صلب الصراع الإسرائيلي - العربي وجوهره»، معتبرا أن «الخط اليميني في حكم فيلنر منعش. ولم يكن من الممكن رؤية مثيل له في المحكمة العليا خلال العقد المنصرم. لكن، مع ذلك، ينبغي الحذر من الوقوع في محذور الخط بين اليمين السياسي والمحافظة القضائية»، إذ أن «تطبيق السياسة اليمينية هو من اختصاص الحكومة، لا المحكمة. لكن الواقع الذي تصادر فيه المحكمة صلاحيات الحكومة والكنيست هو واقع مشوه وخطير، حتى لو كان يصب في صالح اليمين»!

القاضي الأخير من «الخمسة التي عينتهم شاكيد، والذي قيل عنه إنه محافظ»، هو دافيد مينتس. وهذا، أيضا، لم يصدر بعد أي قرار حكم قضائي في المحكمة العليا «يتيح تقييم موقعه، سواء في مسألة الفاعلية القضائية أو في سياقات سياسية أخرى»، كما يقول ماؤور.
بالإضافة إلى هذه التعيينات في المحكمة العليا، يفاخر مقربو شاكيد بتعيينات كثيرة أخرى في المحاكم الأدنى أيضا، المحاكم المركزية ومحاكم الصلح خاصة، إذ يبلغ مجموع القضاة الذين جرى تعيينهم في جهاز

سلسلة التعيينات هذه يشكل فرصة جيدة لتحليل هذه الفترة، حتى الآن!

مهمة وزير العدل اليميني وفرصة شاكيد التاريخية!
يبدأ ماؤور «تحليله» هذا بوصف تعيين شاكيد وزيرة للعدل في إسرائيل بأنه كان تبييئا / تحصيلنا (حركة خاصة في لعبة الشطرنج) استثنائيا وفريدا من نوعه، على خلفية تجربتها القليلة نسبيا، مما دفع كثيرين إلى القول إن هذا المنصب أكبر منها بكثير». غير أنه سرعان ما تبين - يضيف الكاتب - أن «عرين الأسود في شارع صلاح الدين (في القدس - مقر وزارة العدل الإسرائيلية) قد تحول، خلال السنوات الأخيرة، إلى إحدى بؤر الاهتمام المركزية بالنسبة لليمين»، ذلك أن «الادعاء بشأن غياب الحكومة يتجسد، في نهاية الأمر، في إثقال يعلقها القضاة في أرجل واضعي السياسة وفي قيود يربطها قانونيو الوزارة حول أيديهم». ومن هنا، فإن «المهمة المركزية الملقاة على كاهل وزير عدل يميني جدير هي الصراع على جهتين: لجم القضاة من جهة، وتنظيف الاسطبلات في مكاتب المستشارين القانونيين من جهة أخرى»!

في نظرة إلى السوراء، يقول ماؤور، يمكن الجزم بأن شاكيد اختارت تركيز جهودها في بجهة واحدة فقط من الجبهتين المذكورتين، مقابل إهمال الثانية. ويضرب على ما يذهب إليه في هذا ثملين اثنين: الأول - تعامل الوزيرة شاكيد مع ديننا زيلبر، نائبة المستشار القانوني للحكومة للشؤون العامة والإدارة، التي «وضعت بين يدي شاكيد كل المبررات التي تدعو إلى فصلها من وظيفتها، أو تجريدها من صلاحياتها على الأقل، لكن شاكيد لم تفعل شيئا، سوى بعض المناكفات الرمزية». والثاني - امتناع شاكيد عن «أي احتكاك» مع المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، «رغم أن الضرورة استدعت ذلك» مرارا، وخاصة «حين سمح مندلبليت لنفسه بعرقلة سياسة الحكومة» في مسألة قانون التسوية (شرعنة المستوطنات «غير القانونية»)، إضافة إلى صمتها (شاكيد) على «الدعم المثير للاستغراب» الذي أبداه مندلبليت «للأداء الفاضل» من جانب النيابة العامة للدولة في مسألة التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

في المقابل، ركزت شاكيد كل جهودها وألقت بكامل وزنها الوزاري - كما يقول ماؤور - على جبهة المحاكم والقضاة، وقد تبين لاحقا أن قرارها هذا «أصبح حاسما مع خروج اثنين من قضاة المحكمة العليا إلى التقاعد، ما أتاح لشاكيد فرصة تاريخية لم تتوفر لوزير عدل سابق في إسرائيل: تعيين ستة قضاة جدد في المحكمة

الحكم بالسجن ٥ أشهر على الشاعرة دارين طاطور بتهمة «التحريض»:

«أصوات قليلة ترتفع حين تحاكم السلطة قسيدة بالعربية

وتتسامح تماما مع التحريض المباشر بالعبرية»!

عنها وإلغاء التهم الموجهة لها. وبين الموقعين على العريضة: أبراهام ب. يهوشوع، طوفيا فلنر، أفيشاي مرغليت، تسيبي غيفع ودافيد غروسمان.
في مرحلة متقدمة تبنت منظمة «نادي القلم الدولي» (Pen International) قضية دارين طاطور كمثال للملاحقة التي يتعرض لها كتاب وفنانون ولتقم حرية التعبير. فعقد «نادي القلم الدولي» مؤتمره السنوي ال٨٧ في غاليسيا، إسبانيا، بمشاركة أكثر من ١٥٠ مثلا مما لا يقل عن ٦٣ مركزا ثقافيا وأديبا. وعبر المشاركون بصعدت من حملات التحريض ضد الفلسطينيين كلما أحسست أكثر بالضعف وقلة الحيلة. ويصف الكاتب خلفية القضية بأن دارين طاطور، فلسطينية من مواطني إسرائيل، اعتقلت بسبب كتابات شاركت بها عبر الشبكات الاجتماعية. وفي شهر تشرين الأول ٢٠١٥ اقتحمت الشرطة بيتها بمنصف الليل، كبلت يدي الشاعرة ابنة ال٣٥ عاما وأخذتها. وقال لها أحد المحققين «منظرك يوحي بانك استشهادية»!

ويقول إن قصة طاطور هي واحدة من بين قصص كثيرة، فينذ تشرين الأول ٢٠١٥ وحتى تموز ٢٠١٦، اعتقلت حكومة إسرائيل حوالي ٤٠٠ فلسطيني بسبب كتابات على الشبكات الاجتماعية، بحسب منظمات حقوقية محلية. مع ذلك فقد أثارت قضيتها اهتماما دوليا خاصا مع الأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها المخيفة على حقوق المواطن للفلسطينيين في إسرائيل، الحليفة الأقرب لحكومة الولايات المتحدة، ونشرت مجموعة «الصوت اليهودي للسلام»، وهي مجموعة تعمل في الولايات المتحدة من أجل العدل الاجتماعي، مقابلة مصورة مع طاطور من سجنها المنزلي.

المخطوءة أو المشوهة لما كتبتبه طاطور، فتقول في نص العريضة: «إضافة إلى ذلك، ففي قضية دارين طاطور تطو إلى السطح مسألة الترجمة. مداوات القضية خلال جلسات المحكمة أظهرت كيف تطوي عملية الترجمة القانونية من العربية إلى العبرية على تشويهاها خطيرة، حيث يستند الاتهام برفته إلى ترجمة أجراها ضابط في محطة الشرطة. وتُظهر المداوات مرة تلو أخرى حقيقة أن عمليات الترجمة ليست كالعليات الرياضية الحسابية، وأنه نتيجة لجهل المجتمع الذي نشأت فيه الشاعرة والجهل الناجم عن العنصرية والخوف، اختار المحكمة مرارا وتكرارا تبني الترجمة التي تسعى إلى التجريم وتستنجن أن الشاعرة تتغكل خطراً على الجمهور. أطلقوا سراح دارين طاطور! إنهما بريئة، السبب الوحيد لاعتقالها أنها ليست يهودية.. العديد من الرجال والنساء اليهود نشروا نقداً أكثر تشدداً وها هم يتجولون أحراراً. أخذتم سنتين من حياة دارين، أخرجوها من القمص، أطلقوا سراحها»!

عرائض موقعة بأقلام بارزة معظمها في الخارج
التأثير الأهم للعرائض ربما ظهر حين وقعتها شخصيات ثقافية تحمل أسماء عالمية. فقد تم اعتقال طاطور لمدة ثلاثة أشهر، ثم جرى حبسها المنزلي خارج قريتها، في تل أبيب، لستة أشهر أخرى قبل قرار للمحكمة مكن من متابعة السجن المنزلي في بيت عائلتها في الرينة. وقدرت أوساط صحافية وحقوقية أن القرار الأخير جاء بعد أن وقعت ٢٥٠ شخصية، بينها أدباء معروفون، فنانون وشخصيات ثقافية أخرى، رسالة مفتوحة تطالب بإطلاق سراح طاطور.
«أخرى بين الموقعين: نועم تشومسكي، نعومي كلاين، دايف إيجرز، كلوديا رانكين وعشرة من الحائزين على جائزة «بوليتزر» وبينهم الأدبية المعروفة اليس وكر الصحافية كاترين شولتس. ووصل عدد الموقعين لاحقا على الرسالة إلى أكثر من ٧٠٠٠ شخص. كذلك، وبعد مرور عام على اعتقال طاطور، وقع ١٧٠ كاتبا وشاعرا على عريضة باللغة العبرية تطالب بالإفراج

شاعرة عربية كانت حدود تأثيرها في الفضاء العام - قبل محاكمتها- محدودة جدا». ويضيف: «هل المعيار نفسه يجري استخدامه مع الحاخامين؟ هل يمكن لنظام يدعي العدالة أن ينظر إلى طاطور في عينيها ثم يكرز مقاضاتها تاركا أولئك الحاخامين؟»

ولخص الأستاذ الجامعي بأنه: لا بد من القول إن لا عدالة في الأحكام الصادرة بالمقارنة بين اليهود والعرب، حيث يتم إرسال العرب إلى السجون لفترات طويلة، وبالمقابل، نادرا ما يرسل اليهود إلى السجون، على خلفية تهمة التحريض. ويختتم: «يجب أن تكون الأحكام عادلة، وليست متعلقة بالعرق أو الديانة. بغض النظر إن كان ما فعلته طاطور مرضا على العنف والإرهاب أم لا».

وبادرت منظمة «رايزم» (حراك)، الناشطة في قضايا خاصة بحقوق الإنسان والمواطن، إلى جمع نحو ٣ آلاف توقيع على عريضة وجهتها إلى وزيرة العدل والمدعي العام والمستشار القانوني للحكومة، بعنوان «نداء للإفراج الفوري عن الشاعرة دارين طاطور» وافتتحه بالقول: «نطالب بالإفراج الفوري عن دارين طاطور وإسقاط جميع التهم الموجهة إليها».

وسال واضعو العريضة: «لماذا هذا مهم؟» مضيفين: «منذ تشرين الأول عام ٢٠١٥ تقبع الشاعرة دارين طاطور، من الرينة في الجليل، رهن الاعتقال عقب قسيدة كتبها. فقد قضت دارين جزءا من فترة اعتقالها في السجن، وقضت جزءا آخر في الاعتقال المنزلي بقيود صارمة، في حين ما تزال محاكمتها مستمرة. إنها محاكمة استعراضية سخيفة، غايتها تحويل شاعرة شابة تكتب ما يجول في خاطرها إلى محزضة خطيرة، تكمن داخلها إرهابية. إنهم لا يكتفون بمحاولة كبح الأفواه وتقييد حرية الإبداع. إضافة إلى ذلك هم يوسعون حدود تعريف التحريض بشكل هائل، بحيث يمكن اعتقال أي فنان/ة أو مواطن/ة في أعقاب تعبيره عن الغضب أو توجيه النقد الفني ضد ممارسات الحكومة».
وتتوقف المنظمة بدورها عند مسألة الترجمة

كتابة قسيدة، وهي وفقا لجميع المقاييس مسألة ليست اعتيادية (مثلا تخيلوا أن القضية حدثت في مكان غير إسرائيل!). وهذه التغطية التقريرية أبرزت موقف الدولة ممثلة بالنيابة العامة، فكان «الإرهاب» سيد الموقف ومركز التشديد. في المقابل ظهرت مقالات ونصوص احتجاجية قليلة رافضة للخطوة، وصدرت بمعظمها عن شخصيات وجهات من خارج ما يسمى «الاتجاه السائد» الإسرائيلي، ما عدا بضع حالات.

«هذا مثال على أن ما يحق ليهودي إسرائيلي فعله لا يحق للعربي»

برز ضمن الصحافة اليومية ما كتبه في «هآرتس» البروفسور مردخاي كريمنتسر، المحاضر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية، إذ اتهم جهاز المحاكم بالتمييز بين العرب واليهود مشيرا إلى أن الحكم الصادر بحق طاطور يُعتبر مثالا على أن ما يحق ليهودي إسرائيلي فعله، لا يحق للعربي. فالسلطات الإسرائيلية، وفقا للكاتب، مزدوجة المعايير، وقارن بين الحكم على شاعرة عربية بسبب قسيدة بتهمة التحريض على العنف والإرهاب، في مقابل الصمت والتسامح مع كتب واحتفالات التمجيد للمستوطن باروخ غولدشتاين ونعته بأنه «البطل القومي» وليس بأنه «إرهابي»، بعدما قتل ٢٩ مصليا فلسطينيا في عملية قتل جماعية عام ١٩٩٤ داخل الحرم الإبراهيمي، في مدينة الخليل.

هنا لفت الكاتب إلى قرار المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، الذي ألغى عام ٢٠١٢ أي اتهام ضد مؤلفي كتاب عنوانه «توراة الملك» ييث أفكارا عنصرية ضد العرب تصل إلى حد قتلهم، ومما جاء في الكتاب وفقا للكاتب «يمكن الأخذ بعين الاعتبار قتل الرضع (من غير اليهود) بسبب الخطر المستقبلي الذي قد يشكلونه إن كانوا سينشأون ليصبحوا أشرارا مثل والديهم». وعلق كريمنتسر: «لم تكن وحشية هذا التعليق كافية لإيصال الحاخامين إلى المحكمة بتهم جنائية، على الرغم من تأثير هؤلاء الحاخامين على طقيهم أكثر بكثير قياسا بتأثير

انضم إلى هيئة قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية، يوم ٩ آب الجاري (٢٠١٨)، قاض جديد هو البروفسور اليكس شطايين (٦١ عاما) الذي حل محل القاضي أوري شوهم الذي خرج إلى التقاعد.

وكانت «لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل قد قررت، في شباط الأخير، تعيين شطايين قاضيا في المحكمة العليا، في إثر إصرار من رئيسة اللجنة، وزيرة العدل أييلت شاكيد (من حزب «البيت اليهودي»). وقد أقرت اللجنة تعيينه بالرغم من الشكوى التي قدمتها ضده د. أوريت كامير، استاذة القانون، الجندر والثقافة في «الجامعة العبرية» في القدس مطالبة بعدم تعيينه لهذا المنصب بدعوى تنكبه بها طوال سنوات عملها معا في الجامعة المذكورة. وفي أعقاب رفض اللجنة طلب كامير، قدم التماس إلى المحكمة العليا لإلغاء هذا التعيين، لكن المحكمة ردت الالتماس.

وكان عضو «لجنة تعيين القضاة»، قاضي المحكمة العليا، حنان ملتسر، اشترط تأييد تعيين شطايين قاضيا في المحكمة العليا بعودة ابنه (٢٤ عاما) من الولايات المتحدة لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وهو ما تعهد به شطايين أمام اللجنة، في إطار موافقته على عودة عائلته كلها إلى إسرائيل، التي هاجرت منها (العائلة) إلى الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٤. علما بأنه كان قد هاجر إلى إسرائيل، مع عائلته، من الاتحاد السوفييتي السابق في العام ١٩٧٣. وعلى هذه الخلفية، وصف الصحافي أوري مسغاف تعيين شطايين في المحكمة العليا الإسرائيلية بأنه «قاضٍ باستيراد شخصي» (هآرتس - ٨/٩/٢٠١٨)!

من جهته، رأى محرر موقع «ميدها» اليميني الإلكتروني، زيف ماؤور، أن انضمام شطايين إلى هيئة قضاة المحكمة العليا هو بمثابة «فرصة جيدة لاستعراض نجاحات أييلت شاكيد كوزيرة للعدل وإخفاقاتها»، فكتب مقالا خاصا (موقع «ميدها» - ٨/٨/٢٠١٨) تحت عنوان «قبل خط النهاية: شاكيد استثمرت في تعيين القضاة وأهملت مكافحة الموظفين»!

واعتبر الكاتب أن «شطايين هو مصدر فخر واعتزاز لوزيرة العدل شاكيد، في الوظائف المختلفة التي أشغلها في الأكاديمية، كان شطايين أحد أبرز المحافظين في عالم القانون الإسرائيلي، ولذا فقد أثار تعيينه قلق الحرس القديم حتى أن ثمة من حاول الاقتراء عليه وحبك المؤامرات ضدّ للحيلولة دون تعيينه!» في إشارة صريحة إلى ما ذكرناه أعلاه عن شكوى د. أوريت كامير والالتماس إلى المحكمة العليا. وأشار ماؤور إلى أن «شطايين هو الأخير في سلسلة تعيينات شملت ستة قضاة جدد في المحكمة العليا جرت خلال الفترة منذ تولي شاكيد منصب وزيرة العدل». ولذا فإن «استكمال

كانت آخر المحطات القضائية في قضية الملاحقة السياسية التي تعرضت لها الشاعرة دارين طاطور (٣٦ عاما) من قرية الرينة بالقرب من الناصرة، هي الحكم عليها بالسجن خمسة أشهر.

وكانت محكمة صلح إسرائيلية في الناصرة قد أدانتها في أيار الفائت بـ«التحريض على العنف ودعم منظمة إرهابية».

وسجنت طاطور ٩٧ يوماً سيتم تخفيفها من فترة الحكم المشار إليها.

ونشرت طاطور في تشرين الأول ٢٠١٥ قسيدة بعنوان «قاوم يا شعبي، قاومهم»، ومنشورين على موقع التواصل الاجتماعي. فكان هذا كافيا كي تعتقلها الشرطة وكي تقول إحدى القاضيات إن «القسيدة ليست قسيدة احتجاج فقط، وإنما تدعو إلى الإرهاب»، وذلك بعد أن عرضت أمامها ترجمة مخطوءة للقسيدة، كما أكدت غابي لاسكي، محامية الشاعرة، وأسهمت المحكمة بالادعاء أن «طاطور تجاوزت بوضوح حدود حرية التعبير المشروعة»، وقضت القيم الاجتماعية الوازنة التي تفوق حرية التعبير». وهنا أشارت كالمعتاد إلى أمن الدولة.

وعلقت طاطور بالقول: «لم أكن أتوقع العدالة، الدعوى سياسية منذ البداية، لأنني فلسطينية، ولأنها تتعلق بحرية التعبير». وقالت محاميها إنها تنوي الاستئناف على الحكم. وأضافت أن «الأنظمة المستبدة فقط هي التي تلاحق الشعراء».
لاسكي قالت أيضا في تصريحات صحافية: «من المخجل محاكمة شاعرة على قسيدة كتبتها اعتمادا على ترجمة شفوية وثقافية غير صحيحة. في حالة دارين الموسفة، تحدثت دارين خلال القسيدة عن عائلة دوأبشة وعن آخرين تضرروا من اليهود، والشروطي الذي ترمج القسيدة بطريقة غير مهنية أخرج أقوالها من سياقها الصحيح».

غطت الصحافة العبرية القضية على المستوى الإخباري التقريري، لكن غابت تقريبا المعالجات الصحافية العمقة للقضية، لقضية سجن على خلفية

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

تراجع الزيادة في جباية الضرائب

قال تقرير جديد لسلطة الضرائب ووزارة المالية، صدر في الأسبوع الماضي، إن جباية الضرائب في شهر تموز الماضي، كانت أعلى بنسبة هامشية ٠.٢٪، عما في ذات الشهر من العام الماضي، بعد خصم التأثيرات القانونية الجديدة، وتعديل التقديرات للعام الجاري. وقال التقرير إن كل المؤشرات تدل على أنه في هذا العام لن يكون فائض في جباية الضرائب، بالقدر الذي كان في السنوات الخمس الماضية، التي كان فيها المعدل السنوي للفائض ٦.١٪، أعلى مما هو مخطط، بينما يجري الحديث حاليا عن فائض لهذا العام قد لا يتجاوز نسبة ٢.٥٪، ما سيجمد بالضرورة برامج للتخفيض الضريبي.

وكانت الجباية في الربع الثاني من العام الجاري أقل بنحو ٦٠٠ مليون شيكل عن الهدف المخطط لهذه الفترة، إذ بلغ حجم المداخيل ٤٤.٧ مليار شيكل (أكثر من ٢٠ مليار دولار) في حين أن التخطيط كان جباية ٧٥ مليار شيكل. ولكن إجمالي الجباية في النصف الأول من العام الجاري، جاء مطابقا للتخطيط، مع فائض هامشي طفيف، إذ بلغ حجم الجباية الإجمالي حوالي ١٥٥ مليار شيكل (قرابة ٤٣ مليار دولار).

وكانت الجباية في النصف الأول من العام الجاري أعلى بنسبة ٤.٦٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، وزيادة بنسبة ٣.٣٪، بعد التعديلات القانونية، وتأثيرات أخرى ليست ثابتة، وقالت سلطة الضرائب في تقريرها الدوري إن النصف الأول من العام الجاري شهد ارتفاعا بنسبة ١.٨٪ في الاستيراد، مقارنة مع ذات الفترة من الماضي، إذ بلغ حجم الاستيراد في النصف الأول ما يلامس ٤٠ مليار دولار، زيادة بحوالي ٦ مليارات دولار عما كان في ذات الفترة من العام الماضي.

وقال التقرير إن جباية الضرائب المباشرة، بمعنى ضريبة الدخل وضرائب العقارات، سجلت في الشهر الماضي ارتفاعا بنسبة ٣.٦٪، مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي، إلا أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والجمارك، تراجعت في ذات الشهر بنسبة ٢.٣٪، ويتقدير سلطة الضرائب، فإن التراجع في الضرائب غير المباشرة يعود إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته شهر تموز ٢٠١٧ في استيراد السيارات.

كذلك وحسب التقرير ذاته، فإن ما ساهم في الفائض الطفيف منذ مطلع العام الجاري هو ارتفاع كبير في حجم الضرائب التي تستدرد للمصالح التجارية والشركات، إذ ارتفع حجمها بنسبة ١٠٪ في الشهر الماضي، ومدد مطلع العام الجاري سجلت ارتفاعا بنسبة ٢.٧٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي.

ارتفاع بنسبة ٥٠٪ في أعداد

الطلاب العرب في علم الحاسوب

ذكر تقرير جديد لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي أن عدد الطلاب العرب من فلسطينيين الداخل في موضوع علم الحاسوب في الجامعات الإسرائيلية سجل ارتفاعا بنسبة ٥٠٪، مقارنة مع ما كان قبل خمس سنوات. وقد ارتفع عدد الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية لهذا الموضوع، في العام الجامعي الماضي، إلى ١٥٩٧ طالبا، مقابل ٩٢٠ طالبا قبل خمس سنوات.

ويقول التقرير إن الطلاب العرب قاصوا الفجوة بينهم وبين الطلاب اليهود، ففي حين أن عددهم ارتفع بنسبة ٥٠٪، فإن عدد إجمالي طلاب علم الحاسوب ارتفع خلال خمس سنوات بنسبة ٢٠٪، وفي حين كانت نسبة الطلاب العرب من إجمالي دارسي علم الحاسوب قبل خمس سنوات ٨.٧٪، فإن نسبتهم في العام الماضي بلغت ١١.٦٪ من إجمالي طلاب هذا الموضوع.

وعلى صعيد الطالبات، تبين أن نسبة الطالبات ككل من إجمالي طلاب علم الحاسوب بلغت ٢٣.١٪، في حين أن نسبة الطالبات العريبات من إجمالي الطلاب العرب كانت ٤٠٪، ونسبة الطالبات اليهوديات من إجمالي الطلاب اليهود ٢٧.٧٪.

كما أشار التقرير إلى أن أعداد الطلاب العرب في الجامعات والكليات الأكاديمية ارتفعت في السنوات السبع الأخيرة بنسبة ٨٠٪، إذ بلغ عددهم في العام الدراسي الأخير ٤٦٨٥٥ طالبا، مقابل ٢٦٦٤ طالبا في العام ٢٠١٠، وهذه أعداد لا تشمل آلاف الطلاب الذين يدرسون في الأردن والضفة والدول الأوروبية.

وينضم هذا التقرير إلى تقرير سابق، استعرضناه في عدد المشهد الإسرائيلي الصادر يوم ١٧ تموز الماضي، وجاء فيه أن نسبة الطلاب العرب الذين يدرسون الطب في المعاهد العليا الإسرائيلية بلغ في العام الماضي ١٩.٢٪ من إجمالي طلاب الطب، وهذه نسبة أعلى من نسبة العرب الفلسطينيين في الداخل من إجمالي السكان، من دون القدس ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، ولكنها تبقى أقل من نسبة شريحة الجيل، التي هي في حدود ٢٣.١٪.

إلا أن نسبة ١٩.٢٪ في الجامعات الإسرائيلية هي بمثابة نسبة من «عالم الخيال»، مقارنة مع ما كان في عقود مضت وحتى سنوات التسعين، حينما كانت نسبة طلاب الطب العرب في المعاهد الإسرائيلية تتراوح ما بين ١٠٪، إلى ٣٪. وقد ساهم بقدر كبير في تلك النسب المنخفضة القيود الجماعية والشروط الصعبة، التي تعرقل انخراط الطلاب العرب في المعاهد الإسرائيلية العليا بشكل عام، وفي المواضيع العصرية، ومنها الطب وعلم الحاسوب بشكل خاص.

ويعود هذا الارتفاع إلى عزوف الطلاب اليهود عن دراسة موضوع الطب، ليتجهوا نحو الدراسات العصرية، التي تدر مداخيل أكثر في سوق العمل. وفي العقدين الأخيرين ارتفعت بشكل حاد أعداد الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج وموضوع الطب، وكان التعاون الأكبر للعرب لهذا الموضوع هو الدول الاشتراكية السابقة. وقد بدأ الطلاب العرب بالتدقق على الجامعات الأردنية، التي تدرس وفق المنهج البريطاني، ومن ثم بدأوا بالتدقق على جامعات أمريكية في دول أوروبا الشرقية.

يؤكد بحث جديد، أجري في وزارة الصحة، على النواقص الخطيرة في جهاز الصحة الإسرائيلي، من عدة جوانب، وأبرزها النقص في الأسرة والعيادات التخصصية، وارتفاع كلفة صرف المواطنين على الصحة، ما يدفع شرائح فقيرة للتنازل عن خدمات وعلاجات صحية. وكل هذه المعطيات، التي تصدر الآن رسميا، تؤكد على ما جاء في سلسلة من التقارير العالمية، ومنها ما صدر قبل بضعة أشهر.

ويعدّد البحث، الذي كشفت عنه صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، سلسلة من المشاكل التي يواجهها الجهاز الصحي الإسرائيلي، إضافة إلى عدم جاهزية الجهاز لمواجهة التحديات المستقبلية، وأبرزها ارتفاع نسبة المتقدمين في السن بين المواطنين، ما يستدعي إقامة بنى تحتية أكثر مما هو قائم، الذي أصلا لا يسد الاحتياجات. وأيضاً الحاجة لزيادة ميزانيات الصحة، لتكون قادرة على تلبية احتياجات متقدمي السن.

ويقول البحث إن ميزانيات الصحة تراجعت قيمتها في السنوات القليلة الأخيرة، ولم تعد قادرة على ملاحقة ارتفاع كلفة الأدوية، والتزود بالقدر الكافي من الأجهزة التكنولوجية، التي تتطور باستمرار، فعلى سبيل المثال، كلفة الأدوية لمعالجة مريض بسرطان ارتفعت حتى العام ٢٠١٦ بثلاثة أضعاف، عما كانت عليه في العام ٢٠٠٦، من ٢٩ ألف شيكل إلى ١٠٠ ألف شيكل.

وكان تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة، OECD، صدر هذا العام، قد أكد أن الصرف في إسرائيل على الصحة، هو من الأدنى من بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في OECD. إذ أن الصرف على الصحة بالمعدل للفرد يبلغ ٢٨٢٢ دولار، مقابل ٤ آلاف دولارات بالمعدل في دول المنظمة. كما أن إجمالي الصرف في إسرائيل على الجهاز الصحي يبلغ ٧.٧٪ من إجمالي الناتج العام، بينما معدل النسبة في دول OECD بلغ ١١.١٪.

ويؤكد التقرير أن الكثير من العلاجات والخدمات الصحية، تفتقر لها سلة الخدمات الصحية الرسمية، ما يدفع المواطنين من ذوي القدرات المالية للجوء إلى تأمينات صحية إضافية، خارج التأمين الصحي العام، من أجل ضمان صرف مستقبلي أقل على الأدوية، وتقصير الدور للعلاج في عيادات خاصة. وهذه الظاهرة، التي بدأت منذ العام ١٩٩٥، أدت إلى ظاهرة

«طب للأغنياء وطب للفقراء» في إسرائيل. لأن كلفة التأمينات الصحية الإضافية لدى شركات التأمين عالية، وفيها أيضا مستويات، ما يرفع كلفة التأمينات أكثر.

وانعكست كلفة النفقات على الصحة في إسرائيل في تقرير مركز الأبحاث الاجتماعية «أدفا»، قبل بضعة أشهر، الذي استعرض جوانب للفقر المدقع لدى شرائح في المجتمع ككل، وبالذات في جانب شكل الإدارة المالية للعائلات الأشد فقرا، إذ يقول التقرير إنه في العام ٢٠١٣ قال قرابة ٢٩٪ من الفقراء من أبناء ٢٠ عاما وأكثر، إنهم تنازلوا عن وجبات غذائية وأدوية، بسبب صعوبات مالية، وهذه النسبة بقيت شبه ثابتة في السنوات التالية.

ويفند البحث، وفق ما ذكرته «ذي ماركر» مزايم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير ماليته موشيه كلون، بأن الجهاز الصحي قد شهد تحسينات كثيرة في السنوات الأخيرة، وبضمن ذلك تقصير الدور لدى الأطباء والعلاجات التخصصية، بحسب زعم كلون، وتقول الصحيفة إن الكثير من الجمهور لا يشعرون بما ذكره كلون. وهذا أيضا ما تؤكد وزارة الصحة، التي أجرت بحثا دقيقا في تفاصيل جهاز الصحة، بهدف وضع خطة تطوير مركزية، إذ حسب ما نشر في كل معالجات النواقص من قبل لم تكن وفق مخطط مركزي طويل الأمد، بل طفت عليها العشوائية.

النقص في أسرة المستشفيات

يقول البحث إن النقص في الأسرة، هو أحد القضايا الخطيرة التي يواجهها جهاز الصحة، رغم أن هذه قضية مطروحة منذ سنوات طول، ولم تتم معالجتها بالقدر الكافي، ولذا فهي تستفحل أكثر، وكان تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD صدر في ربيع العام الجاري، قد عرض النقص في أسرة والأقسام في المستشفيات الإسرائيلية.

ويتضح أن عدد الأسرة في المستشفيات أقل بنسبة ٢٣٪ من معدل عدد الأسرة بالنسبة لعدد المواطنين في الدول المتطورة، ومعدلات الاكتظاظ في المستشفيات في إسرائيل لا يمكن تحملا، وتمثل إلى ٤٥٪، ولذا تحل إسرائيل في المرتبة الثانية، من حيث ارتفاع الاكتظاظ، من بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في منظمة OECD. ويقول التقرير إنه بسبب الاكتظاظ في المستشفيات، فإن الكثير من المرضى يتأمنون

بسبب حسابات أميركيين للتهرب الضريبي

السلطات الأميركية تطلب تغريم بنك إسرائيلي صغير بـ ٣٤٢ مليون دولار!

✽ **الغرامة التي قد تفرضها السلطات على مزרחي طفاحوت، الأصغر من بين أكبر خمسة بنوك، من شأنها أن تهدد مستقبل البنك**

✽ **بنوك إسرائيلية عملت وفق قانون إسرائيلي جعل من إسرائيل دفيئة لمتهربي الضرائب اليهود في العالم ✽ بنك ليئومي دفع غرامة**

٢٧٠ مليون دولار وبنك هبوعليم خصص احتياطياً بقيمة ٣٦٥ مليون دولار لاحتمال تغريمه ✽

ويقول تقرير لصحيفة «الكالكيست» إن إدارة مزרחي طفاحوت عقدت جلسة طارئة، استدعت لها كبار المحامين في إسرائيل من ذوي الاختصاص بالقضايا المالية العالمية، وأيضاً المدير العام السابق لمجلس الإدارة، وبعد جلسة امتدت لساعات طوال، تقرر تكليف أحد المحامين البارزين بإبلاغ السلطات الأميركية رسمياً برفض البنك دفع غرامة بهذا القدر.

ونقلت الصحيفة عن أحد الخبراء قوله إن التفاوت في حجم الغرامات ناجم عن حسابات أميركية، لكل واحدة من الحالات التي اصطلحت بها بشأن التهرب الضريبي، ما يعني أنها تطلب البنوك بتعويضها عن خسائر تكبدتها خزينة الضرائب الأميركية. لكن السؤال الذي لم يجد مزרחي طفاحوت الجواب عليه حتى الآن هو: لماذا هو مطالب بدفع غرامة أعلى بنسبة ٣٠٪ من تلك التي دفعها ليئومي، رغم أن هذا الأخير اعترف بحجم حسابات أميركية أكبر بأربعة أضعاف من تلك التي كانت في مزרחي طفاحوت؟

وحسب تقديرات، فإن المفاوضات ستبدأ من جديد بين السلطات الأميركية وبنك مزרחي، إلا أنه في كل هذه القضايا، لم يظهر أن الحكومة الإسرائيلية، أو البنك المركزي الإسرائيلي، قد حاولوا التدخل لصالح البنوك الإسرائيلية.

على أسرة في أزقة المستشفيات، ما يرفع من نسبة التلوث والعدوى بين المرضى. وفي هذا الجانب تحل إسرائيل في المرتبة ما قبل الأخيرة (الأسوأ).

ويتعجب معدو تقرير OECD من «الشروط القاسية في الاكتظاظ الكبير في المستشفيات الإسرائيلية، التي تتسبب في ارتفاع حاد جداً، في موت المرضى بسبب العدوى من التلوث»، وحسب المعطيات، فإنه في إسرائيل يموت سنوياً من تلوث، على الألبل ناجم عن الاكتظاظ الشديد في المستشفيات، ما معدله ٣٨ مريضاً لكل ١٠٠ ألف مواطن، في حين أن المعدل السنوي في دول OECD هو ١٥ مريضاً في السنة، في الظروف ذاتها.

يشار هنا إلى أن أساس النقص في عدد الأسرة والمستشفيات ككل قائم بالأساس في المدن والمناطق البعيدة عن مركز البلاد، ويزداد الوضع سوءاً في جانب المستشفيات والعيادات التخصصية، وفق ما تشير له كل التقارير الإسرائيلية.

ويوصي تقرير OECD الحكومة الإسرائيلية برصد ميزانيات أكبر لإقامة مستشفيات جديدة، وتمويل مشاريع لتوسيع مستشفيات قائمة، من خلال زيادة الدين العام، أو برفع بسنيط للضرائب. وبحسب محللين فإن هذه التوصية شاذة بالنسبة لخبراء OECD الذين لا يفضلون زيادة الميزانيات العامة، وزيادة الدين العام، لكن كما يبدو فإن سوء الوضع في المستشفيات، بات يتطلب توصية «شاذة» كهذه.

الكلفة ترتفع والميزانيات مجمدة!

تقول «ذي ماركر» إن المصرة التي تعرضها وزارة المالية بالنسبة للغاية من عدة نواح، فجهاز الصحة الإسرائيلي، كما باقي الدول، يضطر لمواجهة تغيرات ضخمة جداً، ما يزيد من الإثقال على الجهاز، والتغيير المركزي هو ارتفاع نسبة من هم في سن الشيخوخة من بين المواطنين.

وكما هو معروف فإن معدل الأعمار في إسرائيل هو من الأعلى في العالم، وتحتل إسرائيل المرتبة الرابعة من بين الدول الأعضاء في OECD. ويبلغ معدل أعمار النساء أكثر قليلاً من ٨٤ عاماً، والرجال بات يلامس ٨٢ عاماً. ولكن هناك فجوة كبيرة، بين العرب واليهود، إذ يقل معدل أعمار النساء العربيات عن معدل أعمار النساء ككل بعامين تقريباً، ما يزيد



بحث رسمي يؤكد مخاطر النواقص في جهاز الصحة الإسرائيلي!

✽ **البحث الذي أعدته وزارة الصحة يفند مزايم قادة الحكومة بتحسّن جهاز الصحة ✽ نقص في الأسرة والعيادات التخصصية وارتفاع الكلفة على المواطن ✽ استنتاجات البحث تتوافق مع تقارير دولية صدرت مؤخراً**

من معدل أعمار اليهوديات عن المعدل العام. في حين أن معدل أعمار الرجال العرب يتعدّد بحوالي أربع سنوات عن معدل أعمار الرجال اليهود. وهذا الارتفاع المتواصل يرفع أعداد المواطنين الذين يحتاجون أكثر من غيرهم لخدمات جهاز الصحة بكل مستوياته، وأيضاً لصرف أكثر على الأدوية. ومن التحديات الأخرى ارتفاع نسبة أبناء الأجيال الشابة الذين يمرضون بأمراض مزمنة، وهي ظاهرة عالمية. وأيضاً في الدول المتطورة. ومن مسببات الأمراض المزمنة السمّة الزائدة، ونمط حياة لا يخدم صحة الانسان.

كذلك فإن ما يُخلّل أيضاً على جهاز الصحة هو التطور المستمر بالأجهزة التكنولوجية، والعلاجات التكنولوجية الحديثة، والصرف عليها في ارتفاع مستمر، ما يتطلب رفع ميزانيات دائم، بما يلائم هذه الاحتياجات، في حين أن ميزانية الصحة عليها أيضاً أن تزداد لسدّ النقص في البنى التحتية.

وفحص البحث ميزانيات شبكات العيادات شبه الرسمية الأربع، ووجد أن قيمتها تتآكل باستمرار، ما يدخل هذه الشبكات في عجز مالي، يهدد مستوى الخدمات التي تقدمها، بموجب قانون الصحة العام، وهذا أمر برز في بحث وزارة الصحة، إذ تبين أن شبكات الصحة تقلل من توجيه مرضى إلى عيادات متطورة ذات كلفة عالية، ويحتاج المريض إلى معاناة في الانتظار، أو قبل ذلك في انتظار قرار نهائي لتوجيهه إلى مثل هذه العلاجات.

ويقول البحث إنه لو أن كان الارتفاع السنوي لميزانية الصحة، وبالتالي ميزانية شبكات العيادات، يزداد باستمرار، بذات النسب التي ترتفع فيها في الدول المتطورة، لكان العجز سيتقلص. ويجري التداول باستمرار في السنوات الأخيرة في إمكانية رفع رسوم الصحة التي يدفعها الجمهور، وتبدأ تدريجياً من نسبة ٣.١٪ من الراتب غير الصافي، إلى نسبة ٥٪. لكن في حين أن رسوم الصحة لا تزال كما هي بالنسبة إلى الراتب غير الصافي الذي يقارب ٤٤ ألف شيكل (قرابة ١٢ ألف دولار)، فإن ربات المنزل اللاتي لا يعملن، وكذا الطلاب في الجامعات والكليات، مفروض عليهم دفع مخصصات شهرية لا تتجاوز ما بين ٣٥ إلى ٤٥ دولاراً شهرياً. وهذه مبالغ شهرية لا تقوى عليها شرائح فقيرة محرومة من الدخل الشهري المنتظم.

تغطية خاصة: «قانون القومية» والمحكمة الإسرائيلية العليا

«قانون القومية» من شأنه أن يقوّض قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا!

* **وزيرة العدل تهدد بـ «حرب سلطات» إذا ما ألغت المحكمة العليا «قانون القومية» * الوزير ليفين: «قانون القومية» سيشكل إسنادا للقضاة ذوي التوجهات اليمينية * نتنياهو: «قانون القومية» سيضع حداً للجدل حول عدة قوانين، من بينها قانون منع لم الشمل * محللون يحذرون من استهداف المحكمة العليا مجدداً، ومن تفاصيل عدة في «قانون القومية» ***



(أ.ف.ب)

كتب برهوم جرابيسي:

كلما توالى الأيام بعد سن «قانون القومية» في الكنيست، تجد رموز حكومة بنيامين نتنياهو نفسها أكثر تحرراً في المجاهرة بالنوايا الحقيقية التي تتفخ خلف هذا القانون. فهم يتوقعون وضع حد لجدالات وإزالة حواجز عدة أمام سياسات الحكومة، مثل منع لم شمل العائلات الفلسطينية ومنح امتيازات تفضيلية لمدن وبلدات يهودية، دون ضرورة الالتزام بواجب المساواة مع بلدات عربية تعيش الظروف ذاتها. كما برزت لهجة التهديدات المباشرة للمحكمة العليا، وخاصة من وزيرة العدل إيلييت شاكيد («البيت اليهودي») ووزير السياحة ياريف ليفين (الليكود). بشأن نهج المحكمة المستقبلي ومصير عدد من الالتماسات التي قدمت إلى المحكمة ضد القانون.

وأبرز الالتماسات التي قدمت إلى المحكمة العليا حتى الأسبوع الماضي هي: التماس مركز «عدالة» الحقوق الفلسطيني، باسم لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وكتلة «القائمة المشتركة» في الكنيست. ويطلب هذا الالتماس المحكمة بإلغاء «قانون القومية» كلياً؛ التماس كتلة «ميرتس» إضافة إلى التماس قدمه أعضاء كنيست وضباط احتياط من الطائفة العربية الدرزية وغيرهم.

وحسب ما نشر، ستعقد المحكمة العليا أولى جلساتها للنظر في هذه الالتماسات في الشهر الأول من العام المقبل ٢٠١٩.

ويستبعد كثيرون أن تقرر المحكمة العليا إلغاء القانون كلياً ويقولون إنها قد توصي بتعديله، «في أحسن الأحوال»، مثل أن يتم إدخال مبدأ «المساواة» الذي يلقى معارضة واسعة في الائتلاف الحاكم، أو مبدأ الديمقراطية، أو كليهما معاً. ويتسدد الائتلاف على رفض مبدأ المساواة لعدة أسباب، أولها أنه يلغي عملياً تفضيل اليهود، كما نص عليه القانون، ولكنه قد يسمح أيضاً لشرائح يرفضها المتدينون بالمطالبة بالمساواة في الحقوق في مواجهة المؤسسة، مثل مثليي الجنس أو النساء وغيرهما.

ورغم التوقعات بأن المحكمة العليا لن تلغي القانون، إلا أن وزيرة العدل شاكيد راحت تهدد المحكمة العليا مباشرة بحرب سلطات، إذا ما أقدمت على إلغاء القانون. وقالت شاكيد، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، «إن قضاة المحكمة العليا أشخاص جديون للغاية ومهذبون.

والكنيست هو الهيئة التأسيسية، وهو من يسن القوانين الأساسية. وعلى القضاة أن يفسروا القوانين استناداً إلى قوانين الأساس. ولا أعتقد أنه ستكون أغلبية في المحكمة العليا لاتخاذ قرار يلغي القانون». وأضافت: «إنني أمل جداً أن لا يحصل هذا، وإذا ما حصل، فسأحدث هزة أرضية، وستقوم حرب بين السلطات».

وتابعت شاكيد قائلة: «ليس في هذا القانون، عيباً، أي شيء يقبل الواقع. لقد كتبت فيه القيم التي على أساسها قامت الدولة، قيم الاستيطان والهجرة، الهوية القومية، وهي قيم تلقى إجماعاً». وقالت إنه «مع السنين، أعطت المحكمة العليا وزناً كبيراً لقيمة الديمقراطية ولقيم المساواة، واعتقدت أن ذلك جرى على حساب القيم القومية في حالات معينة، ولذا جاء قانون القومية ليوفر للمحكمة أدوات قومية أيضاً».

وقالت شاكيد: «لقد أخذت المحكمة العليا نفسها صلاحية إلغاء قوانين عادية، إذا كانت تعارض مع قانون أساس، لكن ليست هناك أية دولة أخرى تدخلت فيها المحكمة العليا وألغت أجزاء من دستورها».

وزعمت شاكيد أن القانون لا يمس بالأقليات، وقالت إنه «يجب معالجة مشاكل الدروز، وعدم تصنيفهم يساريين، أو أنهم يسعون للمس بالحكومة».

وقال وزير السياحة ياريف ليفين، وهو من أبرز المبادرين لقانون القومية بصيغته المتشددة، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»: «إن القانون وضع حداً لعملية المنس المستمر بمكانة الدولة كدولة للشعب اليهودي». وتابع قائلاً إن القانون يهدف إلى استكمال تغيير وجه جهاز القضاء، على الرغم من أنه تم تخفيف الكثير من بنود القانون، «ولو نظرتنا إلى الهستتيرا الرهيبة التي سيطرت على اليسار

الإسرائيلي بعد إقرار القانون، فسندفهم أن القانون ممتاز، وحول الانتقادات التي تأتي من معسكر اليمين بالذات، قال ليفين «صحيح أن القانون لا يتضمن كل ما كنت أريده، إلا أن فيه بالتأكيد مقولات ومقررات هامة. فإذا كانت هناك ثمة تحديات أمام قانون العودة أو أمام شكل العلم والنشيد الوطني، حتى الآن، فقد جاء قانون القومية ليحدد مبادئ اعتقد أنها كانت مفهومة تلقائياً، ولكن من الجيد أن يتم تدوينها في القانون».

وأصر ليفين في حديثه للصحيفة على عدم إدراج مبدأ المساواة في القانون، لأن «من شأنه نقض قانون العودة»، وقال «إن القانون يوفر أدوات قضائية لم تكن متوفرة في الماضي، فإذا لم يكن بإمكاننا أن نقرر حتى اليوم تقديم مساعدة عينية لمدينة تتسببت عييلت، من أجل تعزيز السيطرة اليهودية فيها، مثلاً، فإن هذا القانون سيسمح بذلك، إنه لا يسمح بكل ما كنت أريده، ولكن ما تضمنه القانون يسمح بحفريات وامتيازات للحفاظ على الطابع اليهودي».

يشار إلى أن مدينة نتسيرت عيليت أقيمت بمبادرة من دافيد بن غوريون في العام ١٩٥٦، كبلدة صغيرة على عشرات آلاف الدونمات التي صودرت من أراضي مدينة الناصرة وقرها الجاورة، الرينة والمشهد وعين ماهر وكفر كنا، وكان مخطط المؤسسة الحاكمة يطمح لأن يتتبع نتسيرت عيليت مع السنين المنطقة العربية بأسرها، لكن ما حصل هو أن المدينة اليهودية حاصرت الناصرة وكل القرى الجاورة، وخلقت اختناقاً سكانياً، وبدأت عائلات عربية تنتقل تدريجياً للسكن في المدينة.

والواقع اليوم أن نتسيرت عيليت فيها أقل من ٤٥ ألف نسمة وتبلغ نسبة العرب فيها رسمياً حوالي ٢٥٪. أما فعلياً، أي مع العائلات العربية التي تسكن فيها فعلياً لكنها ما تزال مسجلة في بلداتها الأصلية، فإن نسبة العرب في هذه المدينة تصل إلى ٣٠٪. ويشكل العرب غالبية الشريحة الميسورة في المدينة ويملكون غالبية البيوت في الأحياء المتطورة، وأحياء الميسورين. كما يشكل العرب أيضاً نسبة غير قليلة في الأحياء القديمة، التي تسكنها الشرائع الاجتماعية الضعيفة في المدينة.

وفي المقابل، تشهد المدينة حالة هجرة مستمرة من الأجيال الشابة اليهودية، ولذا تسعى السلطات إلى إقامة حي جديد خاص بالمتدينين الحريديم، في محاولة للتغلب على هجرة العرب ونسبة تكاثرهم.

ويشار أيضاً إلى أن العرب في هذه المدينة باتوا يشكلون قوة سياسية ممثلة بكتلة تحالفية من القوى الوطنية في المجلس البلدي، ورئيسها د. شكري عوادو هو نائب رئيس البلدية. وقد ظهر نموذج نتسيرت عيليت مراراً على أسنة ساسة اليمين المتطرف خلال المداولات حول قانون القومية.

وتابع ليفين قائلاً إن القانون يوفر رداً على مسألة أخرى هي قانون الطوارئ الذي يتم تمديده سنوياً، لمنع لم شمل العائلات الفلسطينية التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية أو قطاع غزة المحتلين. وقال إنه «من خلال قانون القومية، نستطيع منع لم شمل العائلات الفلسطينية ليس فقط لدوافع أمنية، وإنما أيضاً بدافع الحفاظ على طابع الدولة، كدولة قومية للشعب اليهودي».

وكان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قد قال في جلسة حكومته الأسبوع الماضي، إن «قانون القومية يضمن قانون العودة (الذي يجيز لليهود فقط الهجرة لفلسطين)، بالدرجة الأولى، إنه يرفعه إلى مرتبة أخرى، إذ يضمن هذا القانون طبيعة الحال حقاً تلقائياً يمنح اليهود، وهم فقط، حق الهجرة إلى إسرائيل والحصول هنا على الجنسية الإسرائيلية. قانون القومية يمنع، على سبيل المثال، استغلال بند لم الشمل، الذي تم توجيهه استيعاب عشرات الآلاف من الفلسطينيين في إسرائيل منذ اتفاق أوسلو، وهذا القانون يساهم في منع دخول فلسطينيين إلى إسرائيل بدون مراقبة»، حسب تعبير نتنياهو.

ويقول ليفين إن الهدف المركزي من القانون هو «أن يتيح لقضاة المحكمة العليا ذوي التوجهات اليمينية أن يعبروا عنها في قراراتهم، استناداً إلى القانون». ويقول: «إن هذا القانون مهم لأنه يبرق النضاع عن وجه القضاة الحاليين. حتى اليوم، كان بإمكانهم أن يتستروا من خلف

تظاهرة فلسطيني الداخل في تل أبيب ضد قانون القومية العنصري.

الادعاء بأنهم مقيدون بأحكام قوانين الأساس القائمة. لكن هذا لا يعني أنه ليس بإمكان قلة منهم الحكم وفق قناعاتهم السياسية، وليس وفق القوانين القائمة».

محللون يحذرون من استهداف القضاء

المعركة على طابع المحكمة العليا الإسرائيلية، رغم أنها ما شدّت يوماً عن القاعدة الأساس في التوجهات الصهيونية التي تحكم مؤسسات السلطة على مدار السنين، هي معركة قائمة منذ زمن طويل. لكنها احتدت أكثر مع عودة بنيامين نتنياهو، كزعيم لليمين الاستيطاني، إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩. إلا أن نتنياهو كان في الحكومتين السابقتين مقيداً بائتلافين لم يسمحا له بتطبيق أجندته. ورغم ذلك، نجحت الأغلبية اليمينية خلال السنوات السابقة في تعيين المزيد والمزيد من القضاة المحسوبين على معسكر اليمين المتشدد والاستيطاني.

وقد تبدل الحال لصالح نتنياهو واليمين الاستيطاني ككل في الحكومة الحالية. ففي اتفاقيات الائتلاف الحاكم، التي تم توقيعها في شهر أيار العام ٢٠١٥، ظهر خلاف واضح في كل ما يتعلق بالتعامل مع جهاز القضاء. فقد اعترضت كتلة «كولانو»، برئاسة وزير المالية موشيه كلحون، على بندين وردا في الاتفاقية التي وقعها حزب الليكود مع الشركاء الثلاثة من تحالف أحزاب المستوطنين، وهم «البيت اليهودي»، والكتلتان اللتان تمثلان اليهود الحريديم، شاس ويهدوت هتورا، حول دعم مشروع قانون يسمح للكنيست بإعادة سن قانون الفته المحكمة العليا، ما يعني تقليص صلاحيات المحكمة العليا في نقض قوانين، إضافة إلى الاتفاق مع هذه الأحزاب على تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث يرتفع وزن السياسيين فيها - ممثلي الحكومة والكنيست - ما يجعل الجهاز القضائي خاضعاً أكثر للجهاز السياسي.

وقد رفض الشريك الأكبر في الحكومة، حزب «كولانو»، كل ما من شأنه أن ينتقص من مكانة المحكمة العليا، لكن هذا الحزب تراجع خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن الكثير من تحفظاته في عدة أمور، من بينها السعي لتقويض المحكمة العليا والموقف المتحفظ من «قانون القومية». وقالت صحيفة «هآرتس»، في مقال افتتاحي، إن «تهديد

شاكيد هو جزء من خوة أوسع وأخطر، فشاكيد وليفين على حد سواء يسعيان لجعل المحكمة ذراعاً سياسية لليمين القومي المتطرف. وهما لا يخفيان النية بأن لا يُعين في المحكمة العليا إلا من يفكر مثلهما فقط. وبهذا الشكل يمارس الضغط على كل من يسعى ليكون قاضياً في المحكمة العليا كي يصدر قراراته القضائية وفقاً لتوقعات الوزراء ورغباتهم. من الصعب وصف حجم الضرر الذي لحق باستقلالية القضاء من جراء هذه الخطوات، من الواجب أن نذكر ما هو مسلم به، ألا وهو أنه لا معنى لجهاز القضاء إذا غابت استقلاليته».

وقالت الصحفية إن الوزيرين يكرران «الكذبة الخالصة التي تشكل أساس دعاية اليمين والتي تقول إنه لم يكن في الأساس الدستوري ما يكفي لتثبيت طابع الدولة كدولة قومية للشعب اليهودي. هذا ليس صحيحاً إلا بالنسبة لمن يعتقد مثلاً بأن إسرائيل تعاني من فائض حقوق إنسان وفائض مساواة. تحت ستار الأكاذيب من طرف شاكيد وليفين، يظل الرأس البشع لحكومة عنصرية».

وقال البروفسور مردخاي كريمةستسر، نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، في مقال مطول له في صحيفة «هآرتس»، إن وزيرة العدل شاكيد تتحدث عن إمكانية نشوب «حرب سلطات» في إسرائيل، لكن حرباً كهذه قائمة منذ سنوات، وهذا يظهر أساساً في الهجوم المباشر على المحكمة العليا من خلال سيل من اقتراحات القوانين التي تهدف إلى المس صلاحيات المحكمة العليا واستقلاليته، كما في تصريحات سياسيين يهاجمون بشدة قرارات المحكمة العليا ويدعون بأنها قرارات تخرج عن صلاحيات المحكمة. ومن بين هؤلاء السياسيين إيلييت شاكيد نفسها.

ويضيف كريمةستسر: إن تصريحات شاكيد الأخيرة هي تهديد مباشر للمحكمة، في حال قبلت بالالتماسات التي قدمت لها بخصوص «قانون القومية»، دون أن تلتفت إلى ضرورة الحفاظ على استقلالية القضاء. وقال إن السعي لتعيين قضاة في المحكمة العليا يلائمون توجهات شاكيد السياسية، والتهديدات المستمرة للمحكمة، كل هذا ينقض واجب الحفاظ على استقلالية جهاز القضاء. ويقول كريمةستسر إنه في إسرائيل بالذات، لا مفر من الاعتراف بصلاحية المحكمة العليا في التدخل بقوانين

أساس، بل صلاحية إلغاؤها حتى. وعدد كريمةستسر سلسلة من القوانين التي تستهدف العرب والجمعيات والمراكز والناشطين الحقوقيين والعمال الأجانب، وقال إن «هذا التراكم من القوانين الظالمة والغبية ليس صدفة، لكن الأمر يستدعي النظر إلى الصورة الكاملة. فإجراءات التشريع هذه تستهدف نصبة التمايزات الضرورية بين الحكم والدولة، بين المجتمع والدولة، بين حكم الأغلبية وحكم الشعب، وإحدى الخصائص الضرورية للديمقراطية هي الفضاة المستقلة التي تنشئها الدولة إلى جانب السلطة ومقابلها؛ وسائل الاعلام، التعليم، الثقافة، التعليم العالي والبحث العلمي، الدين ومنظمات المجتمع المدني».

ويقول المحلل في شؤون القضاء موشيه غورالي، في مقال له في صحيفة «كالكاليسنت»، إن المحكمة العليا لم تلغ حتى الآن قانون أساس من شأنه أن يكون جزءاً من الدستور، كما أن هذا لم يحدث حتى الآن في أي من الدول الغربية، ولكنه حصل في تركيا والهند. ففي تركيا قررت المحكمة الدستورية أن تعديلاً قانونياً ما من شأنه أن يمس بالطابع العلماني للنظام، ويسال غورالي فيما إذا كانت إسرائيل تنضم إلى هاتين الدولتين.

ويقول غورالي إن شاكيد صدقت حين قالت إن المحكمة العليا تستطيع التدخل في قانون ما إذا كان يعارض مع قانون أساس، فقط، إلا أن هناك في المحكمة العليا الإسرائيلية من يعتقد غير ذلك. أحد هؤلاء، كان القاضي العربي سليم جبران الساسي الذي خرج إلى التقاعد قبل بضعة أشهر، إن جاء في أحد قراراته «اعتقد بأنه يجب عدم منع المحكمة العليا من البحث في قوانين أساس ونقضها، بالحدز المطلوب وبموجب معايير مشددة».

ويطرح تأجيل موعد بدء النظر في الالتماسات التي قدمت إلى المحكمة العليا حتى الشهر الأول من العام المقبل، علامات سؤال حول جدية المحكمة في معالجة هذا القانون. فحتى ذلك الوقت، ستكون إسرائيل - وهو ما يبدو شبه مؤكد - قد أصبحت في قلب معركة انتخابات برلمانية، أو على أبواب الإعلان عنها. كما أن تركيبة المحكمة العليا بقضاها الـ ١٥، قد تشهد حتى ذلك الوقت تغييراً إضافياً، يعزز من وزن قضاة اليمين واليمين النهاثيا قامونا منع التعيينات الجارية في السنوات الأخيرة.

في لجنة تعيين القضاة. ولكن قبل هذا، نجحت حكومة نتنياهو قبل السابقة في تغيير طريقة تعيين رئيس المحكمة العليا.

«في اتفاقيات الائتلاف الحاكم، التي جرى التوقيع عليها في شهر أيار من العام ٢٠١٥، ظهر خلاف واضح في كل ما يتعلق بالتعامل مع جهاز القضاء. فقد اعترضت كتلة «كولانو» برئاسة وزير المالية موشيه كلحون، على بندين في الاتفاقية التي وقع عليها حزب الليكود مع الشركاء الثلاثة الآخرين - تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، والكتلتان اللتان تمثلان اليهود الحريديم، شاس ويهدوت هتورا.

وقد نص البندان على: الاتفاق على دعم مشروع قانون يسمح للكنيست بإعادة سن قانون رفضته المحكمة العليا، ما يعني تقليص صلاحيات المحكمة العليا في نقض قوانين؛ والاتفاق على تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث يرتفع وزن السياسيين فيها - ممثلي الحكومة والكنيست - ما يجعل الجهاز القضائي خاضعاً أكثر للجهاز السياسي.

ورفض حزب «كولانو»، الذي له ١٠ مقاعد، إدراج هذين البندين في الاتفاقية معه وطلب الإشارة بوضوح إلى رفضه للبندين، وفي حال إقدام رئيس الحكومة على

المحكمة العليا ورئيسها.

فقد تولى رامون وزارة العدل لعدة أشهر في العام ٢٠٠٦، واضطر للاستقالة منها في أعقاب قضية تحرش جنسي، ولكن الأشهر القليلة تلك كانت كافية لإعلان نواياه بشأن تغيير طريقة تعيين القضاة، ليكون الوزن أكبر للجهاز السياسي. ولكن ليس هذا فحسب، بل عثر أيضاً على اعتراضه على مدى تدخل المحكمة العليا في وبعد اضطرار رامون إلى الاستقالة، تم استقدام أستاذ القانون دانييل فريدمان لإشغال منصب وزير العدل في حكومة أولمرت، وأوضح لاحقاً أن فريدمان ذاته كان من الموجهين لرامون وجاء ليكمل المهمة. وهو ما يعني أن هذا المشروع كان أكبر من فكرة شخص عضو في الحكومة. لكن حكومة أولمرت حلت نفسها قبل إحداث أي تغيير.

«الأيام الأولى من حكومة نتنياهو قبل السابقة، في ربيع العام ٢٠٠٩، أبدى رئيسها نيته في تغيير قوانين وأنظمة تتعلق بعمل جهاز القضاء، وبشكل خاص تقويض صلاحية المحكمة العليا في التدخل في القوانين. ورغم تشكيل حكومتين، وهذه الثالثة، إلا أن مثل هذه القوانين لم تسن بعد، بل جرى تغيير طفيف

نحو إجراء تغيير جوهرى في تركيبة لجنة تعيين القضاة، التي تضم ممثلين عن الحكومة والكنيست وجهاز القضاء وناقبة المحامين، بحيث يكون الوزن الأكبر للسياسيين. ثم نحو ضمان أغلبية في اللجنة لمرشحي اليمين الاستيطاني. كما شهدنا في السنوات الأخيرة، أيضاً، مساعي لإلغاء صلاحية المحكمة العليا في نقض قوانين أقرها الكنيست. ثم جاء قانون منع الفلسطينيين في الضفة من التوجه بالتماسات مباشرة إلى المحكمة العليا.

وفي ما يلي محطات بارزة في مسيرة استهداف هذه المحكمة:

«أولى المحطات البارزة لمساعي اليمين اليرامية إلى تغيير تركيبة هيئة القضاة كانت خلال ولاية نتنياهو الأولى في رئاسة الحكومة بين الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٩. وقد جاءت هذه بعد ٢٠ عاماً من وصول حزب الليكود إلى الحكم للمرة الأولى.

«خلال فترة حكومة كديما برئاسة إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، رغم أنها كانت حكومة شارك فيها حزب العمل، ورغم أن حزب كديما كان يظهر وكأنه «يمين معتدل»، إلا أن تحركاً قد بدأ منها بمبادرة وزير العدل الأول فيها، حاييم رامون، لتغيير طريقة انتخاب قضاة

محطات بارزة في سياق استهداف المحكمة الإسرائيلية العليا

تنفيذ تعهده للأحزاب الدينية، فستفقد الحكومة أغلبيتها البرلمانية التي تتركز على ٦٦ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً.

«منذ عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، بدأ تغيير تدريجي في تركيبة قضاة المحكمة العليا. ليتم تعيين المزيد من القضاة ذوي توجهات تنسجم مع توجهات اليمين الاستيطاني والمتشدد الذي يسعى إلى التقليل من وزن المحكمة العليا في كل ما يتعلق بالهيئة التشريعية والسياسات الحكومية. وكان واضحاً في تصريحات وزيرة العدل إيلييت شاكيد ووزير السياحة ياريف ليفين، في الأيام التي أعقبت سن «قانون القومية»، أن اليمين قد ضمن أغلبية يمينية محافظة في هيئة القضاة ضمن رفض الالتماسات ضد القانون. وكانت الوزيرة شاكيد قد صرحت في شهر شباط الماضي بأنها «أتمت المهمة»، في أعقاب آخر التعيينات في المحكمة العليا.

«في الدورة الصيفية للكنيست، التي انتهت في منتصف تموز الماضي، سن الكنيست نهائياً قانوناً يمنع الفلسطينيين في الضفة المحتلة من التوجه مباشرة بالتماسات إلى المحكمة العليا، وإنما إلى المحكمة المركزية في القدس أولاً.

ملف خاص: الدروز و«قانون القومية»

حول احتجاجات الدروز: كون الإنسان مواطناً يسبق كونه جندياً!

بقلم: أمل جمال (*)

تواجه منظومة الامتيازات الأخذة بالتطور مع تشريع «قانون القومية» الإسرائيلي الجديد صعوبات في إثر تعاملها مع وثيقة الاستقلال وتغيير معناها التاريخي والسياسي. فوثيقة الاستقلال، برغم أنها عرفت دولة إسرائيل بأنها دولة يهودية، كانت قد أبتت متسعا لوجود مساواة مدنية مستقبلية، ومنحت أملا للمواطنين غير اليهود بالاندماج والحصول على مساواة مدنية كاملة. وبالرغم من أن سياسة الدولة منذ قيامها وحتى اليوم قد أثبتت بأن هذا الوعد لن يتحقق، كان هناك من أصروا على أن التمييز المماسس في الدولة سيخفتني مع الوقت. وقانون «القومية» الجديد ألغى هذه الامكانية نهائياً.

لتجسيد هذه النقطة، بإمكاننا التمعن في الاحتجاجات التي قادها الدروز في أعقاب تشريع القانون. يمكن القول إن الدروز في إسرائيل أمنوا، من صميم قلوبهم، بأن خدمتهم في الأذرع الأمنية لدولة اليهود ستمنحهم مرتبة لا تتلخص بمكان محترم في شرفة المتخرجين فقط. وقد تعامل هؤلاء بجدية كبيرة مع الادعاء الرائج في أروقة الدولة بأن الولاء لها والخدمة في أذرعها الأمنية تمنح مكانة خاصة لا علاقة لها بالخلفية القومية، الدينية أو الثقافية. هذا التوجه لم ينبع فقط من وجهة نظرهم الدينية الأرستوطية، التي تنص على أنه يجب الحكم على الظواهر وفق القدرة الكامنة فيها على التطور، إنما نبغ أيضاً من مصالح مادية ودينية. بحسب هذا المنطق، إذا كان نظام

حقوق الدولة اليهودية يتعامل بصورة كريمة مع غير اليهود الذين يخدمون في قوات الأمن ويمنحهم مكانة خاصة فياستطاعة الدروز، وهم أقلية صغيرة جداً، أن يشعروا بأن الدولة تعود، بصورة كاملة، لهم أيضاً.

هذا الكمون، الذي يعتمد على الوعد الذي تضمنته وثيقة الاستقلال حول المساواة المدنية المشروطة بالولاء والاشتراك في بناء البلاد، تم صقله من قبل قيادات الدولة المتعاقبة، الأمر الذي جعل الجزء الأكبر من الدروز يتجاهلون الإسقاطات المباشرة لإقامة دولة إسرائيل وسياساتها تجاه الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الدولة اليهودية، ويبدون استعداداً للتضحية بحياتهم وحياة أعتزتهم في سبيل حماية أمنها. الدروز تذبذوا المواطنة الإسرائيلية وأمنوا بصق بأن الدولة، رغم تمييزها بحقهم طوال سنوات، لا تمكنهم فقط من العيش بكرامة وبأمن ووجودي بمستوى أعلى من ذلك الذي ينعم به بقية الدروز في الشرق الأوسط، بل ستطبق كذلك مبدأ المساواة المدني لصالحهم في المستقبل. وبواسطة جهاز التراسل ويمساعدة روز أفيخار، وعدت الدولة، مراراً وتكراراً، بأن الدروز سينالون المساواة التامة والاعتراف التام في مقابل مساهمتهم لإنها ولولاتهم لها. والقيادة الدينية الدرزية التخلقت، من جهة، براءات دينية كثيرة لمساعدة الدولة على عثرها هذا التصور، وفي أذهان أبنائها وبناتها لسوء حظ هؤلاء فقد فرض «قانون القومية» صوحة مكررة أكثر من المتوقع فالقانون يقطع الطريق أمام إمكانية إثبات بأن تصرف الدروز كان صحيحاً أو مفيداً بنظرة تاريخية، وهذا هو السبب من وراء تميم النطق التقدمي في القيادة الدرزية في اللفاته.

إن الاستراتيجية التي يعتمدها القادة الانتهازيون في الطائفة الدرزية الذين يركزون النضال على صفة المقايضة بين الولاء الأعمى للدولة والمساواة المدنية ليست فقط مغلوطة من أساسها بل إنها تتعاون مع منظومة الامتيازات ومع التمييز وتمنحها بذلك شرعية. يقود هذا الخط أعضاء كنيست دروز ينتمون على الأحزاب التي تدارت إلى القناون وصوتت لصالحه. الإلحاح على مقابلة رئيس الحكومة والمطالبة بتغيير القانون فقط بعد تشريعه، رغم أن هذه القيادة كانت على علم بعملية التشريع ومضمون القانون، تشير إلى إخفاق جوهري في تصرفها وتثير شكوكاً قوية فيما يتعلق بنوايا من يتولون النضال ضد القانون بصيغته القائمة. واتضمام القيادة الدينية وجزء من رؤساء السلطات المحلية لهذه الاستراتيجية يعكس خطأ انتهازياً بل أكثر من ذلك يعكس خطأ مثيراً للشفقة. حصر المطالب في المستوى الجزئي، الأمر الذي يتجسد بالاستخدام المتكرر للخدمة العسكرية والولاء الأعمى، يعكس إخفاقاً قيمياً وسياسياً على حد سواء. لأنه لم تكن تناسب جماعة من العقالتين المرتزقة وليس مواطني دولة يسعون لتحصيل حقوقهم الكاملة والمتساوية المشتقة من مواظنتهم.

الأغراءات التي يطرحها رئيس الحكومة ومندوبوه على أنواعهم تعبر عن التفكير العنصري المتحجر في أذهانهم، وتكشف عن توجههم الذي يرى بأن المشاركة مع الدروز تعتمد على وجود أسياد وعبيد، والانتهازيون في القيادة الدرزية تفاجأوا وصدموا حتى من ردة فعل الطائفة. ولهذا فقد هرولوا إلى رئيس الحكومة ليبحثوا عن حلول تضمن مكانتهم. هذا التصرف يقف من وراء محاولة رئيس الحكومة السخيفة لتطوير منظومة الامتيازات بدل التعامل مع المشكلة الأساسية لمنظومة الحقوق الإسرائيلية. إجراء مفاوضات حول تطوير منظومة الامتيازات يعكس المنطق المرضي لمن يقودون القانون، تعاملهم مع الدروز، وبالأساس الاقتراحات التي طرحوها للتعامل مع احتجاج الدروز، يكشف عن رؤية كولونيالية من أكثر التوقعيات تحفظاً، فهم لا يصفمون فقط على أن يكونوا عنصريين دستوريين

إنما يعملون كذلك على تكريس هزيمات قيمية بين الناس بناء على مدى ولائهم لنظام التفرقة العنصرية الجوهريّة. هم لا يعباون حتّاً إن قام الدروز بالتوقيع على وثيقة تحولهم إلى مرتزقة مرخصين. التركيز على الخدمة العسكرية يتناقض بشكل تام مع معنى المواطنة في دولة ديمقراطية، حيث أن مصدر الحقوق في الديمقراطية هو المواطنة ولا يمكن اشتراط هذه بالواجبات لا سيما عندما لا تحدد الواجبات من قبل كافة المواطنين بل بعضهم فقط. لا يمكن أن يخضع المواطنون لسيادة لا تعبر عن إرادتهم الحرة كما لا يمكنهم أن يخضعوا لواجبات لم يكونوا شركاء في تحديدها. وينطبق هذا كذلك على الدروز الذين لا يشاركون في تحديد قيم الدولة وسلم أولوياتها رغم خدمتهم في الأجهزة الأمنية. عدا عن ذلك، فإن المواطنة الديمقراطية لا تقتصر على معناها الرسمي بل هي جوهرية أساسها. لهذا فإن كون الإنسان مواطناً يسبق كونه جندياً أو ضابطاً في قوات أمن الدولة، وليس من قبيل الصدفة أن الجيش في النظام الديمقراطي يخضع للمستوى السياسي الذي من المفترض أن يعبر عن ارادة الشعب والشعب هو كافة المواطنين في الدولة وليس بعضهم فقط. لهذا فإن تحويل الخدمة العسكرية لمصدر الحقوق والتركيز على ذلك من قبل من يتحدون «قانون القومية» لا يعكس فقط رؤية مغلوطة للديمقراطية وللمواطنة الجوهريّة في إطارها إنما يشير كذلك إلى تصميمهم على تكريس منظومة امتيازات يتحول فيها جزء من المواطنين- الدروز في هذه الحالة- إلى متعاونين وحتى مرتزقة في دولة اليهود.

بناء عليه يجب ألا تعتمد مطالب المواطنين الدروز على هويتهم بل على مواظنتهم، ولا تتوقف عند حماية الامتيازات الجزئية لأنها تحول مكانتهم بهذا من مواطنين إلى رعايا. الدروز بالذات، على ضوء قيامهم بدورهم في إطار «الصفقة» مع الدولة، عليهم أن يقودوا النضال من أجل منظومة حقوق شاملة لكافة مواطني الدولة، وهو النضال الذي سيجول دون تكرار عمليات تشريع تمييزية، مثل «قانون القومية» في المستقبل. هناك فرصة تاريخية أمام الدروز ليؤتسروا على منظومة العلاقات بين كافة مواطني الدولة، وحصر نضالهم في التركيز على مكانتهم الخاصة معنا قبول منظومة الامتيازات والموافقة الكاملة على تطويرها. هذه المنظومة تعكس سياسات هوية تماماً كذلك التي تتفق من وراء منطق «قانون القومية». لهذا، فإن موقفا من هذا النوع يخلق تناقضاً منطقياً يفرغ نضال الدروز من مضمونه الجوهري، الاهتمام بمصالحهم فقط يعني أنهم يبدرون ظهورهم للنضال من أجل منظومة حقوقية قيمية ومتساوية، وعرض سياسة تبدو كغاديهي «قانون القومية» شرعية مبدئية لتفضيل الامتيازات الجزئية على حساب الجبادئ الأساسية المدنية الشاملة. إن منظومة الامتيازات التي تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكريسها في المجالات المختلفة، بما يشمل سياسة التخطيط، التشغيل والرفا، وإمكانها بالذات أن تضعف مكانة الدروز وأن تحول مطالبهم إلى محاكمة، والنتهازية التي تتعكس في موقف ممثلي الحكومة الدروز والمسرحين من الجهاز الأمني من بينهم تسمح للحكومة بتطوير عدة أدواتها التمييزية وعرض لإغراءات مادية تبدو كغاديهي التي يقدمها السيد لرعاياه الخنوعين بدل أن تكون جزءاً من رزمة حقوق أساسية يحصل عليها كل مواطن ومواطنة. عدا عن ذلك فإن منظومة الامتيازات تتضمن مصادقة مبدئية على سياسة «فرق تسد» التي تعتمدها الحكومة، وهذه المصادقة، بنظر من يقودون «قانون القومية»، ليس فقط من الممكن بل إنها تهدف إلى تعميق الفجوات والتخوقات بين الدروز أنفسهم وبينهم وبين بقية السكان العرب في الدولة. واشتراط الحقوق بواجب الولاء والخدمة العسكرية يقلب مبدأ المواطنة الجوهريّة رأساً على عقب.

هذه النقاط وغيرها الكثير تلزّم كل منندي القانون-التنّبه إلى صياغة النضال ضد القانون بمصطلحات مدنية شاملة كي لا يتحول إلى نضال من أجل «صفقة» تسمح بتطوير منظومة الامتيازات في المستقبل. أو بد أن يستند النضال المبدئي ضد «قانون القومية» إلى مبادئ مدنية شاملة. إن معارضة القانون مهمة ليس لأنه ينطرق إلى حق تقرير المصير للشعب اليهودي، كما يحاول ننتياهو الادعاء، إنما لأن في هذه الدولة التي تعبر عن هذا الحق الشرعي في القانون بدأ يتشكل دستور يحوّل التمييز ضد المواطنين العرب، بما يشمل هؤلاء الذين يخدمون في أذرعها الأمنية، إلى مبدأ أساس في الطريقة. وهذا التمييز يتحول لمبدأ دستوري أساس تراه كل من لا ينتمي للشعب اليهودي كما يعرفه واضع القانون. «قانون القومية» هو قانون يكرس سيادة اليهود وودية غير اليهود بغض النظر عن تصرفهم، هو يحكم على كل مواطني الدولة غير اليهود بمكانة رعايا بالإمكان تحملهم، فقط لا غير. والاتكال على الولاء والخدمة العسكرية لن يغير طابع هذه الطريقة المفروضة بل سيثبت نجاعتها، وهي بدورها ستعقم التمييز والاستهانة وثقافة الأسياد التي يحاول من يقودون القانون تكريسها.

(هـ) أمل جمال بروفيسور في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب. هذا المقال عبارة عن مقاطع اقتطفناها من دراسة طويلة بعنوان «قانون القومية ومنظومة الامتيازات في إسرائيل» نشرها مؤخرًا، وذلك بسبب ملاءمتها مع محور الملف الخاص بهذه الصفحة.



تظاهرة درزية حاشدة في تل أبيب احتجاجا على عنصرية قانون القومية، حيث لم تشفع الخدمة في جيش الاحتلال للطائفة الدرزية.

مع تصاعد الاحتجاجات على «قانون القومية»

الخدمة العسكرية لم تحسّن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدى الدروز!

تأسست في العام ١٩٧٠.

قومية خاصة بشعبنا، فهذه هي الغاية من وجود الدولة. هذا القانون لا ينقص ولو بقليل من الحريات التي يتمتع بها كل مواطن، فالهدف منه هو تحقيق التوازن القانوني المطلوب الذي حان الوقت لتحقيقه بهدف ضمان طابع دولة إسرائيل». ويوم الأربعاء، الأول من آب الجاري، بعث ننتياهو بورقة تعهدات للشيخ طريف، وقيادات عسكرية وسياسية، تضمنت تعهدا بسنن قانون خاص بالدروز، وهي كالتالي، حسب نص البيان الصادر عن مكتب ننتياهو حرفيا:
١- «إرساء مكانة الطائفتين الدرزية والشركسية قانونيا. سيحتم القانون مساهمة الطائفة الدرزية في بناء دولة إسرائيل وفي تعزيز أمنها وفي تكوين المجتمع الإسرائيلي كمجتمع متناسو ومتنوع. سيحتوي القانون على دعم لمؤسسات الطائفة الدرزية ومنها المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية وتعزيز البلدات الدرزية بما في ذلك توفير حلول إسكانية وإقامة بلدات جديدة وفق الحاجة وصون التراث الدرزي وتعليمه.

٢- إرساء أحقية أبناء الأقليةا من جميع الأديان والطوائف الذين يخدمون في صفوف قوات الأمن في تلقي الميزات الاقتصادية بغية حصولهم على مساواة اجتماعية.

٣- سنن قانون بشأن اعتراف الدولة بمساهمة أولئك الذين يشاركون في الدفاع عن الدولة من جميع الأديان والطوائف بمن فيهم أبناء الطائفة الدرزية.

وأعلن القائم بأعمال مدير عام رئاسة الوزراء عن تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء ستعمل، بين أشياء أخرى، على المضي قدما في هذا المخطط وعلى الإشراف عن تنفيذه. ستتم بلورة تفاصيل هذا المخطط وصياغته بشكل دقيق في غضون ٤٥ يوما في إطار طاقم مشترك للحكومة ولممثلي الطائفة الدرزية. وسيتم ذلك بموجب القانون حيث سيخضع هذا المخطط للمصادقة من قبل المستشار القانوني للحكومة. سيبدأ العمل على سنن هذا القانون فور انعقاد الدورة الشتائية للكنيست حيث سينتهي هذا العمل بعد ٤٥ يوما من يوم بدء تلك الدورة.»

وكان رد الفعل الأولي من الرئاسة الدينية والسياسيين، ومن غالبية العسكر، هو قبول مبادرة ننتياهو، إلا أنه ظهرت خلافات حادة حول هذا الموقف، في اجتماع موسع عقد في قرية يركا. وعقد ننتياهو اجتماعا مع القيادة الروحية وضباط احتياط في مكتبه، وخلال الجلسة بلغ إلى مسعمر أن العميد احتياط أمل أسعد، الحاضر في ذات الاجتماع، كتب في صفحته في شبكة الفيسبوك، أن «بنيامين ننتياهو رئيس حكومة أبارتاهيد،» فطلب ننتياهو من أسعد مغادرة الجلسة، فوقف كل الحاضرين معه وغادروا الجلسة، وسط توتر شديد.

ليذهبوا إلى «دولة درزية»!

لا بدّ من أن نشير إلى أن مظاهرة عشرات الآلاف، التي جرت في ميدان رابين في تل أبيب، سادتها أجواء إسرائيلية وحتى صهيونية، من نشيد «هتكفلا»، الذي مضمونه أصلا يشير إلى «الفوق اليهودي» على الآخرين، إلى كمّ هائل من الأعلام الإسرائيلية، فيما شدد خطباء من الطائفة على رفضهم زج مسألة الخدمة العسكرية في هذا الجدل، بموجب قرار الرئاسة الروحية قبل أيام.

وقبل هذا، لم تنفع كل محاولات ننتياهو لإلغاء المظاهرة، وحسب تقاريره فإن ننتياهو كان غاضبا، وحزض على المظاهرة، بزعم أن قوى يسارية صهيونية تقف من ورائها. لكن التعقيب الرسمي الأبرز أوردته الصحافي أمنون أبراموفيتش في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إذ اقتبس ممن وصفه بأنه «مقرب من ننتياهو» قوله: «بعد أن انطلقنا إلى الطريق، ممنوع تغيير أي كلمة في قانون القومية.»

وأضاف هذا المقرب ذاته: «نقول لمن يعتقد أنه ليس مناسباً له هنا، توجد جالية درزية كبيرة في سورية، وهو مدعو لإقامة دولة درزية هناك.»

وحسب تقارير سابقة، منها ما عرض في أحد المؤتمرات السنوية لمؤتمر هيرتسليا، فإن نسبة الشبان الدروز الذين يخدمون في الجيش، لا تتعدى ٤٨٪ من إجمالي الشبان الدروز في الشريحة العمرية من كل عام، وهي نسبة تشكل تراجعاً حاداً عما كان قائماً في سنوات مضت. والخطاب السائد في المؤسسة الحاكمة يدعي أن المساواة في الحقوق يجب أن تكون مشروطة بما أسمته الواجبات، والقصد الخدمة العسكرية أو ما يعادلها، لكن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدى أبناء الطائفة الدرزية لا تختلف عن باقي أبناء شعبهم الفلسطينيين في الداخل. فقد سلّبت الغالبية الساحقة من أراضي مناطق نفوذ البلدات الدرزية، وعدد من هذه البلدات تشهد حالات انفجار سكاني، وبيوت كثيرة مهددة بالهدم، بسبب ما يسمى «عدم الترخيص»، وتبرز الظاهرة بشكل خاص في قريتي دالية الكرمل وعسفايا، على قمة جبل الكرمل، وقرية بيت جن في الجليل الأعلى. وهذه القرى محاصرة بمحميات طبيعية، قررتها السلطات في السنوات الماضية، ما يمنع توسعها في اتجاه الأراضي التي صودرت منه.

وفي فحص أجري لغرض هذا التقرير حول الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في القرى الدرزية، بموجب التدرج الاقتصادي الاجتماعي الرسمي، الذي يتشكل من ١٠ درجات، تبين أن كل هذه القرى إما في الدرجة الثالثة، وهي آخر درجة من درجات الفقر الثلاث (الأولى الأشد فقرا)، وبين الدرجة الرابعة، وهي أدنى درجة للشريحة الوسطى، بمعنى على حافة الفقر. وكان الفحص أساسا للقرى التي كلها من أبناء الطائفة الدرزية، مثل قرية يركا، وهي ثاني أكبر قرية من بين القرى الدرزية، وفيها أقل من ١٧ ألف نسمة، وتقع في التدرج الثالث الفقير، ومثلها قرية بيت جن، ١٢ ألف نسمة، في التدرج الثالث، ودالية الكرمل أكبر القرى، التي يسكن فيها أكثر من ١٧ ألف نسمة، في التدرج الرابع.

وليست هناك معطيات رسمية حول نسبة البطالة بين الدروز، إلا أن الواقع الميداني يؤكد عدم وجود مناطق صناعية وأماكن عمل في هذه القرى، باستثناء التجارة وورشات صغيرة، وتشكل الخدمة العسكرية، ما بعد فترة الخدمة الإلزامية من ثلاث سنوات، قطاع عمل يساهم في تقليص نسبة البطالة، مقارنة مع باقي فلسطينيي الداخل. وتبرز الخدمة بشكل خاص في سلطة السجون، وفي «حرس الحدود» والشُرطة، وأعداد لا يمكن حصرها في الجيش النظامي. وهذا قطاع عمل يساهم في رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي، الذي بالرغم من ذلك بقي في أدنى المستويات. كذلك فإن نسبة انخراط النساء الدرزيات في سوق العمل لا تختلف عن نسبة انخراط باقي النساء العربيات في عمل منظم، وهي في حدود ٣٥٪. وهذا أيضا يسري على أوضاع التعليم العالي، فوفق تقارير مكتب الإحصاء المركزي، فإن نسبة انخراط الدروز في سلك التعليم العالي من جامعات وكليات، هي في حدود ٢٨٪، وهي نسبة قريبة من نسبة إجمالي فلسطينيي ٤٨، بعد دمج من يدرسون في الخارج.

ننتياهو يسعى لسحب فتيل الأزمة

سعى ننتياهو إلى سحب فتيل الاعتراض وتهدئة القيادات الدينية والضباط، من خلال وعود، بينها سنن قانون خاص، وعقد في غضون أقل من أسبوع أربعة لقاءات، بداية مع ضباط وشخصيات سياسية من أحزاب صهيونية، ثم مع الرئيس الروحي الشيخ موفق طريف، ومع رؤساء مجالس قروية درزية. واللقاء الرابع دمج قيادات دينية وضباط وتم تخجيله. وبعد اللقاءين الأولين أوضح ننتياهو رفضه لتعديل القانون، وقال في واحدة من الجلسات، كما ظهر في بيان صادر عن مكتبه: «هناك محاولات غير متوقفة لإلغاء تعريف دولة إسرائيل بأنها الدولة القومية الخاصة بالشعب اليهودي. قمنا بسنن قانون القومية من أجل ضمان بقاء إسرائيل كدولة



الاستيطان الإسرائيلي، عسف بلا ضوايط.

تقرير جديد:

السياسة الحكومية الإسرائيلية في رصد المخصصات للسلطات المحلية تواصل تعميق الفجوات بينها وتفضيل المستوطنات!

*** لا تزال البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى ***

يكشف تقرير جديد أصدره مركز «أدفا - معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل»، في بداية شهر آب الجاري، عن مدى عمق الفجوات بين السلطات المحلية المختلفة في إسرائيل، استناداً إلى المعطيات الرسمية بشأن المخصصات الحكومية لهذه السلطات، ويؤكد النتيجة المركزية التي تكرسها السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الحكومية في واقع السلطات المحلية المختلفة والمتفاوتة وسكانها: استمرار تعمق هذه الفجوات، برغم الزيادة الحاصلة في مخصصات البلديات (السلطات المحلية) الفقيرة، مقابل استمرار تفضيل المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية وعلى كل ما سواها من سلطات محلية في داخل إسرائيل!

بينما كانت «المستوطنات الحريدية» - وفق تعريف التقرير، أيضاً - (وهي مستوطنات: بيتار عيليت، موديعين-وعمانوئيل) صاحبة المتوسط الأدنى من الصرف على الفرد الواحد من الميزانية العادية (٣٨٦٨ شيكل للفرد سنوياً، بالمعدل)، ويوضح التقرير هنا تمييزاً بين «مستوطنات حريدية» و«مستوطنات غير حريدية»، بالقول إن الأولى (الحريدية) هي «نتاج غياب حلول قليلة التكلفة لازمة السكن بين اليهود الحريديم الذين هم، في غالبيتهم، من الفقراء، نسبياً، بينما الثانية (غير الحريدية) هي، في غالبيتها الساقطة، مستوطنات «إيديولوجية» لكنها تتبنى الطروحات السياسية اليمينية وتسعى إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية الدائمة على المناطق الفلسطينية»، وضيف: «خلافاً للمستوطنات غير الحريدية/الأيديولوجية، القائمة في قلب المناطق الفلسطينية، فإن المستوطنات الحريدية قائمة بالقرب من «الخط الأخضر» ولا يتوقع أن تشكل عقبة جدية أمام تسوية سياسية مستقبلية»، أما في البلديات الغنية / المستقلة (ممتدى الـ ١٥)، فكان متوسط الصرف على الفرد الواحد من الميزانية العادية نحو ٧٨٣٤ شيكل سنوياً؛ تليها «بلديات التطوير» التي بلغ فيها متوسط هذا الصرف نحو ٧٢٠٦ شواكل سنوياً، ثم البلديات العربية التي بلغ متوسط الصرف على الفرد الواحد فيها نحو ٥٧٠٠ شيكل سنوياً.

كما حلل الباحثان، أيضاً، «المساهمة الحكومية» («الدخل المخفض») في ميزانيات السلطات المحلية، فتبين أنها ارتفعت، على المستوى القطري، من ٨ مليارات شيكل بالمعدل في العام ١٩٩٧ إلى ١٨ مليار شيكل في العام ٢٠١٦، وهو ما يعني زيادة بنسبة ١٣٢٪. ومع ذلك، بينت المعطيات التي أوردها الباحثان أن الزيادة في هذه الميزانيات توزعت بصورة مختلفة، غير متساوية، بين الفئات الأربع المختلفة المذكورة أعلاه من السلطات المحلية.

لكن قبل الخوض في دلالات هذه الزيادات وانعكاساتها، يجري الباحثان فصلاً لهذا «الدخل المخصص» بالنسبة للفرد الواحد، وهو ما يستوجب فحص معدلات الزيادة السكانية في الفئات الأربع من البلديات/السلطات المحلية، كما وردت أعلاه، أولاً. وفي هذا، بينت المعطيات الرسمية أن الزيادة الأكبر في عدد السكان خلال فترة الدراسة - العقدان من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٦ - سجلت في المستوطنات في الضفة الغربية الفلسطينية وبلغت نسبتها الإجمالية ٢١٥٪!! أما لدى التمييز بين «المستوطنات الحريدية» و«المستوطنات غير الحريدية»، فتبين أن نسبة الزيادة السكانية في الأولى بلغت ٤٧٤٪، بينما بلغت في الثانية ١٠٧٪. وفيما بلغت الزيادة السكانية في «بلديات التطوير» ٣٤٪، بلغت في «بلديات ممتدى الـ ١٥» ٣٠٪ وفي البلديات العربية ٦٦٪، في حين كانت نسبة الزيادة السكانية على المستوى القطري العام (في إسرائيل كلها)، خلال العقدين المذكورين، ٤٦٪.

وبينما بلغ «الدخل المخصص» (المساهمة الحكومية) للفرد في «المستوطنات غير الحريدية» في العام ١٩٩٧ نحو ٢١٩١ شيكل سنوياً، كان «الدخل المخصص» للفرد في «المستوطنات الحريدية» في العام نفسه نحو ٧٨٩ شيكل سنوياً، أي بفارق كبير جداً. واستمر هذا الفارق على حاله حتى العام ٢٠١٦ أيضاً، إذ بلغ «الدخل المخصص» للفرد في «المستوطنات غير الحريدية» (في ٢٠١٦) نحو ٣٢٤٨ شيكل سنوياً، مقابل ١٤٨٦ شيكل في «المستوطنات الحريدية»، وذلك بالرغم من الزيادة السكانية الكبيرة جداً التي حصلت فيها خلال العقدين المذكورين بالمقارنة مع تلك الأولى، كما أشرنا أعلاه (٤٧٤٪) في «المستوطنات الحريدية»، مقابل ١٠٧٪ في «المستوطنات غير الحريدية»). أما في البلديات العربية، فقد بلغ «الدخل المخصص» للفرد، في العام ٢٠١٦، نحو ٢٧٠٠ شيكل سنوياً، مقابل ٢٢٢٠ شيكل في «بلديات التطوير» ١٩١٥ شيكل في بلدات «ممتدى الـ ١٥» ولدى دمج المعطيات عن الميزانيات مع المعطيات الديمغرافية عن الزيادة السكانية، تظهر صورة الفجوات العميقة بين البلديات من الفئات الأربع المختلفة. وفي حساب «الدخل المخصص» (المساهمة الحكومية) للفرد الواحد، يتبين أن هذه الميزانيات ارتفعت في

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

البلديات العربية تقبع في المرتبة الأخيرة، في أسفل السلم، من حيث مستوى معيشة السكان، من جهة، ومن حيث قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات الضرورية لسكانها بمستوى لائق وقدرتها على إطلاق مبادرات ومشاريع تطويرية في بلداتها، من جهة أخرى *

طاولة مستديرة في أعقاب سن «قانون القومية» الإسرائيلي لجنة متابعة التعليم العربي في الداخل تدعو إلى الإعلان عن عام اللغة العربية

*** اللغة العربية من أهم مركبات الهوية العربية الفلسطينية وعلينا صيانتها وتطويرها * المشهد اللغوي في البلدات العربية متعلق إلى حد كبير بالسلطات المحلية ***

قررت طاولة مستديرة عقدتها لجنة متابعة التعليم العربي في إسرائيل والمجلس التربوي التابع لها، بالتعاون مع اللجنة القطرية للجان أولياء أمور الطلاب العرب، ومجموعة التربية والتعليم المنبثقة عن مؤتمر القدرات، وبمشاركة نواب من القائمة المشتركة وأكاديميين مختصين وتربويين وناشطين، وضع إطار لبرنامج عمل متكامل لتعزيز شأن ومكانة اللغة العربية.

ويتضمن البرنامج الإعلان عن عام اللغة العربية في المجتمع العربي في الداخل بجميع مركباته ومؤسساته، وتكثيف الجهود وإطلاق حراك شعبي لتنفيذ توصيات كثيرة وضعت منذ سنوات ولم تنفذ، ولرفع الوعي للغة والثقافة العربية وزيادة دور كل فرد ومؤسسة في الحفاظ عليها وتطويرهما.

وافتح أعمال الطاولة المستديرة شرف حسان، رئيس لجنة متابعة التعليم العربي، الذي استعرض الجلسات والتحديات لها والنقاط والمقترحات الأساسية للعمل، وقدم اقتراح لجنة متابعة التعليم الإعلان عن عام اللغة العربية ليكون عام العمل وأخذ المسؤولية وزمام المبادرة، ويشمل البرنامج جميع قطاعات المجتمع ولا يقتصر على المدارس، فالطالب كما أكد - يكتسب اللغة والعربية والهوية والثقافة ليس فقط من المدارس بل من البيئة الاجتماعية بكافة مركباتها، وذكر حسان أن تحرير وعي المعلم والتأكيد على رسالته هما الأساس والمفتاح للتغيير.

وكانت المداخلة المركزية في الطاولة المستديرة للبروفسور محمد أمارة، الذي استعرض المخاطر التي تواجه اللغة العربية عموماً بسبب العولمة وعدم إعطاء حلول لقضية ازدواجية اللغة وظاهرة «العبرنة»، التي وصلت إلى المقابر والمنازل، وأخرها المس بالمكانة القانونية للغة العربية، من خلال «قانون القومية» الإسرائيلي.

وقال أمارة: «أعدنا في السنوات السابقة وثائق ودراسات عديدة تضمنت توصيات جديدة، وأدعو إلى تنفيذها وتحويها إلى سياسات، فاللغة العربية هي من أهم مركبات الهوية العربية الفلسطينية وعلينا صيانتها وتطويرها. وأضاف: علينا الانتقال إلى المبادرة والتفكير خارج الصندوق والبحث عن شركاء جدد في المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية والأكاديمية والبحث عن آفاق جديدة للعمل، كما انتقد أمارة السلطات المحلية العربية على التقصير، فالمشهد اللغوي في البلدات العربية متعلق إلى حد كبير بالسلطات المحلية. وتساءل: لماذا لم توضع أنظمة تتعلق بلغة اللافتات والمساحات الداخلية باللغة العربية، وما إلى ذلك؟».

وأوصت الطاولة المستديرة بما يلي: العمل بروح التوصيات المتعلقة باللغة العربية التي وردت في وثائق ودراسات أصدرتها لجنة متابعة قضايا التعليم والمجلس التربوي العربي ومركز دراسات وتلك التي عرضها البروفسور أمارة في مداخلته. إطلاق حملات شعبية لتغيير المشهد اللغوي داخل القرى ومدننا العربية، بما في ذلك تغيير لغة اللافتات إلى العربية، ويمكن أن يكون للحملات الشعبية أثر أكبر من الأنظمة والقوانين المحلية. بناء برامج ثقافية تعزز عشق اللغة العربية وثقافتنا وهويتنا بالأساس بين الأجيال الشابة.

دعوة الآباء والأمهات إلى تخصيص وقت يومي لقراءة القصص العادفة للأطفال بالذات في مرحلة الطفولة المبكرة لما له من أثر إيجابي على تطور الطفل وإكسابه اللغة العربية السليمة، ودعمهم للمشاركة مع أي برنامج تعليمي وثقافي لتقريب الأبناء إلى اللغة العربية.

دعوة المدارس وكافة المؤسسات التعليمية والتربوية إلى إقامة برامج

دعوة المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية لإقامة برامج ثقافية خلال هذا العام بمشاركة الكتاب والأدباء والفنانين والمبدعين المحليين. بناء شراكة مجتمعية واسعة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية العربية والمؤسسات التربوية والثقافية ومجامع اللغة العربية لتعزيز مكانة اللغة العربية وإحداث نهضة ثقافية في مجتمعاتنا. ودعوة الجمعيات وكافة المعنيين لاجتماع قريب لتطوير برنامج العمل وإقامة طواقم عمل لتنفيذه وحث الجمعيات المحلية والقطرية لإطلاق برامج خاصة خلال هذا العام. توجه لوزارة التربية والتعليم بورقة مطالب واضحة لتعزيز تعليم اللغة العربية في المدارس العربية كلفة الأم للطلاب، والتأكيد على أهمية استمرار الحوار بين مركبات الطاولة المستديرة ومفتشي اللغة العربية في وزارة التربية والتعليم.

ستتبادر لجنة متابعة التعليم العربي إلى تنظيم حفل تكريم جماهيري للمبادرات التربوية التي يطلقها المربون والمربيات والمدارس وكليات إعداد المعلمين، للتأكيد على تقدير مجتمعنا لكل عمل تربوي يأتي ضمن أهداف هذا البرنامج.

التوجه إلى وسائل الاعلام لتخصيص حيز للمبادرات وللبرامج وتشجيعها والمبادرة بأنفسهم لنشاطات تؤكد على مكانة اللغة العربية.

توجيه تحية للمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني التي اتخذت إجراءات لتعزيز مكانة اللغة العربية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الطاولة المستديرة عقدت في أعقاب المخاطر الجديدة التي تواجه اللغة العربية وكان آخرها سن «قانون القومية» الذي يلغي مكانتها الرسمية.

وكانت لجنة المتابعة العليا لفلسطيني الداخل قد دعت، في سياق برنامجها لمواجهة «قانون القومية»، لجنة متابعة التعليم العربي واتحاد لجان أولياء أمور الطلاب ومجموعة التربية المنبثقة عن مؤتمر القدرات إلى وضع برنامج لتعزيز تعليم اللغة العربية.

وأعلنت لجنة المتابعة العليا عن دعم البرنامج الذي أقرته لجنة متابعة التعليم العربي في إطار الطاولة المستديرة، كما أكد مكتب اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية دعم اللجنة وتبنيها لهذا البرنامج.

وزيران إسرائيليان يعيدان الزج بعطلة السبت في قلب السياسة

استخدام فظّ وفجّ لمسائل دينية وحساسيات دينية كـ«روليتا» مربحة في بورصة السياسة!

كتب هشام نفاع:

تعود قضية الزج بعطلة السبت في قلب السياسة، أو بالعكس، للظهور مجدداً كل بضعة أشهر في إسرائيل. وفي جميع الحالات هي عودة لظهورها كعنوان سياسي وبالتالي إعلامي جارٍ، وليس كقضية تشهد تحولاً وتبدلاً. فهي مسألة لا تغيب بالمرة في العمق، وربما لا تتغير، من حيث كونها عنصراً مبلوراً بفعل قوة الكمون الديني في بنية السياسة الإسرائيلية بأكملها. صحيح أن هناك انزياحات قليلة تتعلق بموقع ما أو ترتيب ما، ولكن الصورة العامة هي التالية: هناك إكراه ديني باسم عطلة السبت وفقاً للشريعة اليهودية، يمنع بموجبه عدد من الخدمات الأساسية التي تمس بحقوق أساس. أبرزها على سبيل المثال حظر المواصلات العامة، ما يعني تقييد حرية وحق التحرك لعدد هائل من المواطنين ممن لا يملكون بديلاً آخر.

مؤخراً عادت المسألة للظهور حين خرجت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريغف بقرار سيعرقل إجراء مباريات الدوري الإسرائيلي لكرة القدم في أيام السبت، ضمن قرار أوسع يلزم مسابقة منظمات الرياضة بوضع نشاطها أيام السبت كبدل أخير فقط، حين يتعدّد القيام به في أيام أخرى. ويضاف إلى ذلك إعلان وزير الداخلية أرييه درعي حظر التصريح بفتح مجال تجارية خاصة في خمس مدن كبرى.

في الحالتين هناك استخدام للسلطة لأغراض المصلحة السياسية والشعبوية التي تتناقض مع حريات أساس للناس: حرية العمل وحرية مزاوله ما يرونه مناسباً لهم في يوم يعتبر عطلة رسمية.

ولقد وقعت الوزارة ريغف مؤخراً مرسوماً يقضي بوضع أنظمة جديدة تهدد بسحب الميزات التي الحكومية من المنظمات والاتحادات الرياضية التي «تميز ضد الرياضيين المتدينين ولا تهتم بمن يحفظون قدسية السبت». وتلزم منظمات الرياضة المختلفة التي تجري نشاطات في أيام السبت بإثبات أنها لا تملك بديلاً لذلك، ما تفعله هذه السياسية هو وضع أولوية المعتقدات الدينية لبعض الرياضيين فوق الحرية المدنية العامة التي تمكن الراغبين بقضاء يوم السبت في ممارسة كرة القدم أو مشاهدتها، مثلاً.

أمامنا لعبة مضللة ومخادعة يتم فيها تحويل من يسعون إلى فرض معتقداتهم بالإكراه على غيرهم، إلى ضحايا. وهو تكتيك شائع جداً في السياسة الإسرائيلية، فالضحية يهودي إسرائيلي دائماً والجاني/ مصدر الخطر/ مصدر التهديد هو فلسطيني أو عامل أجنبي مؤخراً، وأما في حالة السبت المشار إليها فيصبح كل من لا يتقيد بشعائر السبت الدينية

خارجاً عن النظام والقانون بل يستحق عقاباً رسمياً يتمثل في توجيه ضربة اقتصادية له.

محاولة كسب نقاط دعم وتأييد لدى شرائح محددة تتسم بالمحافظة غايات هذه السياسية مشتقة من مسرح لعبها: كسب نقاط دعم وتأييد لدى شرائح محددة تتسم بالمحافظة ويسهل التلاعب بها لأغراض لا تحدم حقوقها ومصالحها بالضرورة. هكذا تصبح ممارسة لعبة رياضية تجري منذ عقود طويلة في أيام السبت، أرضية خصبة لرفع شعبية سياسية معروفة بعدوانيتها الشديدة لحرثات الثقافة، وها هي الآن ترفع سيفوف الحرب على حريات الرياضة. وهو أمر أثار استياء ورفض جهات في هذا المجال، أبرزهم اللجنة الأولمبية الإسرائيلية. فقد أرسل مديرها غيلي لوستيغ إلى الوزارة بلاغاً يعلن فيه رفض هذه الأنظمة الجديدة الخاصة بيوم السبت.

ومما جاء في البلاغ: «نحن نخشى من أن التعديل الجديد لا يتلاءم مع الستاتيكو (الوضع القائم المتفق عليه) ويتناقض مع القواعد الدولية التي يجب علينا الالتزام بها ضمن المنظمات والاتحادات الدولية. لقد طلبت منا اللجنة الأولمبية الدولية إبلاغ الهيئة التشريعية في إسرائيل بأن كل قرار في هذه المسائل يجب أن يتم بواسطة الحوار فقط، وذلك من خلال وضعهم أمامنا طلباً (وعملياً مطلباً) بأن لا يتم إنفاذ هذا القانون».

اللجنة الأولمبية الإسرائيلية تحذر من أن المرسوم الذي وضعته الوزارة ريغف يهدد بإبعاد إسرائيل من المنظمات الدولية. وتقول في تلك الرسالة: «في الواقع الإسرائيلي الراهن، تتم ممارسة ثقافة الرياضة بمعظمها الساحق أيام السبت، وكل محاولة لمنع النشاط الرياضي بموجب الفرائض الدينية، تتناقض مع المعاهدة الأولمبية الدولية. ولذلك فإن كل محاولة لترسيخ قيم في الرياضة الإسرائيلية لا تتلاءم مع قيم الرياضة الدولية، من شأنها استخدام عقوبات مثل الإبعاد، الفصل ونزع الاعتراف بالدولة التي تنتهك تلك القيم». هناك عدد من منظمات واتحادات فروع الرياضة التي انضمت إلى رفض أنظمة الوزارة، ومنها رياضات فرق الكرة على اختلافها، والتنس، والرياضات التنافسية القتالية والجريه ورياضات القوى، إذ اعتبرت في موقف مشترك أن هذه الأنظمة تفخر للنسبية والضرر المتوقع الناجم عنها لفروع الرياضة والمنظمات الرياضية يفوق الفائدة. هذه الأنظمة تهدد جميع فروع الرياضة بشكل سيرها ونشاطها بصورة مهينة واقتصادية سليمة. وفي حال فرضت هذه الأنظمة لن يكون بمقدور المنظمات الإسرائيلية استضافة نشاطات رياضية في البلاد، كما نوهت تلك المنظمات.

صلاحيات حكومية بفرض حياة على بلدة ما خلافاً لمعتقداتها وخياراتها على سعيد مواز ومتصل، قام الوزير أرييه درعي بحظر عمل محال تجارية مختلفة أيام السبت في خمس مدن إسرائيلية كبيرة. وقد برز ذلك بشعار «السبت قيمة يهودية واجتماعية»، هذا الوزير استغل الصلاحيات المعطاة له وفقاً للقانون وبموجبها فإنه مخول بإجاعة أو رفض أنظمة تضاعها البلديات والسلطات المحلية بخصوص عمل المحال التجارية أيام السبت. أي أنه يمكن للحكومة أن تفرض على بلدة ما رغم إرادة غالبية سكانها، ممثلة بمجلسها المنتخب من قبلهم، ممارسة نهج حياة مخالف لمعتقداتها وخياراتها. وقرار هذا الوزير هو ترجمة دقيقة لهذا الإكراه.

الوزير اختار فرض هذا الحظر على بلدات معينة دون غيرها، يمكن القول إنها تتسم بوجود توتر فيها على خلفية سؤال حدود تعميم الالتزام بفرائض دينية في الحيز العام، وقد طال القرار كل من ريشون لتسيون، حolon، غفغتايم، هرتسليا وموديعين. وهي بلدات تزدهر فيها قوة الأحزاب الدينية الصلاحيات التي أعطت من يحمل حقيبة الداخلية مكانة حاكم مطلق بيده قدرة فرض نهج الحياة الذي يروق له على مدن وبلدات بأكملها. كانت قد أقرتها الحكومة الحالية التي يترأسها بنيامين نتانياهو قبل نحو عام، وتم تكريس ذلك لاحقاً من خلال مشروع تعديل قانون يمنح وزير الداخلية صلاحيات إلغاء ما يُعرف بـ «قوانين مساعدة»، أي أنظمة تحدها البلديات بخصوص فتح المحال التجارية في نطاقها.

تخصيص فتح المحال التجارية في نطاقها. يمكن القول الذي جاء من قبل الحكومة ينص على أن أي قانون محلي يمنح البلديات الحق في العمل يوم السبت يجب أن يحصل على مصادقة وزير الداخلية. وتُمنح الموافقة فقط في حال رأى الوزير أن المصالح التجارية ضرورية لتلبية احتياجات أساسية. الجديد في التعديل أن صلاحية تطبيق موقف الوزير باتت فورية، بينما في الماضي، كان أمام وزير الداخلية مهلة ٦٠ يوماً لاستخدام «فيتو» ضد هذه القوانين البلدية المحلية. تُستثنى من هذه الصلاحيات البلديات التي سبق أن وضعت قوانين كهذه قبل تشريع هذا القانون. فيلدية تل أبيب مثلاً كانت وضعت أنظمة كتلك، ودخلت في عملية مفاضة لكن القانون المساعد الذي سنته البلدية قد حصل على تصديق من المحكمة الإسرائيلية العليا. الوزير نفسه،

«كلما هبطنا في السلم يفوق تفضيل اليهودية على الديمقراطية باتجاه دولة هلاخا!»

إسرائيل. النتائج وفقاً لمقال افتتاحي في صحيفة «هآرتس» كانت مقلقة بعد ذاتها، ولكن خطورتها تتعاظم لأنه بين الاستطلاع ونشره تفاقمت الشروخ في داخل المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر. ففي الانقسام الداخلي بين اليهود في إسرائيل عزّف نحو نصف المستطلعين فقط أنفسهم كعلمانيين، وثلاثة من كل عشرة اشخاص اعتبروا أنفسهم محافظين، ١٣ في المئة كمتدينين و٩ في المئة كمتشددين. وعلق المقال: كلما هبطنا في هذا السلم، يفوق تفضيل اليهودية على الديمقراطية، باتجاه دولة الهلاخا (الشريعة اليهودية)، مما يهدد بتصديق ادعاء قيام دولة يهودية وديمقراطية كدولة واحدة. وإذا لم يتم راب الصدوع، فإن من شأن نسج الحياة المشتركة في إسرائيل أن يتضرر بشكل لا عودة عنه.

هذه النقطة تعيد الجدال إلى مسبباته الأساس، والمترتبة بالعلاقة التي أقامتها الحركة الصهيونية بين مشروعها السياسي، الدولة، وبين الموروث الديني اليهودي كمرجعية للحقوق الجماعية بشكل شبه حرفي أحياناً، هذا على الرغم من أن الغالبية الكبرى من المهاينة الأوائل عرفوا أنفسهم كعلمانيين وكما سبق أن كتبت في مقال آخر: لقد أنشئت دولة لليهود واستيطان لليهود وهيمنة للعبرية وللرواية الأسطورية الدينية اليهودية، تلك التي بنى عليها علمانيون وملحدون «طلائعيون» من طوائف اليهود في أوروبا مشروع دولة غربية غربية في فلسطين المشرقية. جرى هنا زعم تملك تاريخ وحاضر ومميز اليهود ودفعهم نحو ما تقول رواية الدين والأسطورة إنه وطن اليهود الحضري المفقود. أما السؤال كيف تصبح أساطير الدين هي المرجعية لعلمانيين، فهو ما لم تتم الإجابة عليه بالمره.

تلك دم اختيار العمل عليها يوم السبت، والشرطة أيضاً ساندت هذا الموقف من خلال رسالة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو جاء فيها أنه بموجب قرار اتخذته لجنة مهنية، فإن هذه الأعمال يجب أن تتم يوم السبت لأن إجراءها خلال أيام الأسبوع العادية سيؤدي إلى مصاعب كبرى في حركة سيارات الإسعاف والإطفاء، مما قد يتسبب بخسائر بشرية». لقد تم سن «قانون ساعات العمل والراحة» الذي يحظر تشغيل اليهود يوم السبت، عام ١٩٥١. عموماً، فإن قضية السبت تعكس التناقضات العميقة بين المتدينين والعلمانيين (أو غير المتدينين بالأحرى) في المجتمع الإسرائيلي. فيؤيد معظم الأخيرين، على الأقل، فتح محلات الترفيه وتشغيل المواصلات العامة يوم السبت. بالمقابل، يعتقد معظم المتدينين بمختلف التيارات، وبتفاوتات معينة، أن تدينس السبت في الحيز العام يمش الطابع اليهودي للبلاد. وفقاً لموقع «المصدر» فإن مسألة قدسية يوم السبت وطريقة الحفاظ عليها، قد شغلت المجتمع اليهودي منذ فترة الانتداب البريطاني. في تلك الفترة تطورت عدّة ترتيبات استخدمت أساس مبدأ الستاتيكو ليوم السبت، في إطار تلك الترتيبات اتفق على تعطيل يوم السبت في جميع المؤسسات الرسمية، وقف المواصلات العامة في جميع البلدات، وتعطيل التجارة يوم السبت، وهذا في اعتماد حرفي نصي (أي أوصلي) إلى الوصية الرابعة في التوراة «اذكر يوم السبت لتقدس».

بين المشروع السياسي وبين الموروث الديني كمرجعية للحقوق الجماعية تعقّق النزعات الدينية المختلفة في تشكيل السياسة الإسرائيلية، يكشفه المثال التالي، إذ أجرى معهد البحوث الأميركي «بيو» في تشرين الأول ٢٠١٤ حتى أيار ٢٠١٥ استطلاعاً عميقاً في أوساط ٥ آلاف من مواطني

مسغاف من ذلك وتساءل لبيّن «انعدام المنطق» فيه: «ما حكم المباراة بين فريق يربيد اللعب وفريق لا يربيد؟ ولماذا سبعة بالذات. لأن السبت هو اليوم السابع؟ هل الحديث هو عن سبعة لاعبين من التركيب التي ستلعب والتي تبلغ ١١ لاعباً، أم ضمن الطاقم الأوسع الذي يشمل ١٨ - ٢٢ لاعباً... هل سيشارك جميع اللاعبين في العملية؟ وبشكل أكثر دقة: هل مطلوب أغلبية يهودية للتصويت أم أن السبعة المحافظين على السبت سيكون من بينهم غير اليهود؟».

بعض القيود على العمل الحيوي في أيام السبت قد تتسبب بخسائر بشرية بعد تلك الحادثة بسنة ثارت قضية إجراء الترميمات والأعمال الهندسية في محطة القطار المركزية في تل أبيب، وهنا كان الصدام داخل الحكومة نفسها، بين الأحزاب الدينية الحريدية وبين وزير المواصلات، يسرائيل كاتس. رؤساء الأحزاب الحريدية أعلنوا في بيان مشترك أنهم «يحتجون بحزن بسبب تدينس السبت أثناء القيام بأعمال سكة القطار في تل أبيب، والتي كان يمكن ممارستها في أيام أخرى دون يوم السبت».

منتقدو الأحزاب الحريدية قالوا في حينه ما معناه: مرة أخرى يوضع العمل يوم السبت كبدل أخير، هذا مع أنه في حالة القيام بإصلاحات خاصة بالقطارات، وبسبب منع حركة القطارات يوم السبت، فإن إجراء تلك الأعمال هذا اليوم سيكون الأفضل، وإلا فإن شل حركة القطارات ستسبب لأيام أخرى ولن يقتصر على يوم العطلة بدواعي الدين. وقد أشارت شركة القطارات، مؤكدة هذا الموقف، إلى أن أعمال الترميم والهندسة في إحدى محطات القطار الأكثر ازدحاماً في تل أبيب، والتي تم تخطيطها منذ شهور سبقت العمل، تطلبت إغلاق مسار المواصلات الرئيسي المؤدي إلى الجنوب، وبسبب

يمكن القول إن خطوات الوزير ميري ريغف وأرييه درعي، أي الخوطة الحكومية الجامعة، بخصوص تقييد الحريات المدنية بذريعة قدسية يوم العطلة في إسرائيل، لم تبدأ بعهدين القرارين تحديداً. فليس فقط أن هناك سياقاً عاماً واحداً لذلك، بل إن القضيتين العينيتين: ممارسة الرياضة ضمن الاتحادات والمنظمات، وفتح المحلات التجارية كالبقالات يوم السبت، سبق أن احتلتا مركز النقاش في السنوات الثلاث الأخيرة، أي في فترة الحكومة الراهنة.

الصحافي أوري مسغاف كان تطرق حينذاك إلى نيّة ريغف منع مباريات كرة القدم يوم العطلة، أي كما وصفها الصحافي «أن لا يتم لعب كرة القدم في إسرائيل، لسبب ديني». وقد نسب إفشال ذلك في حينه إلى المستشار القانوني الحكومة يهودا فاينشتاين «الذي قرر إنقاذ الرياضة الإسرائيلية من حالة الفوضى. فلولا تدخله في اللحظة الأخيرة لكان حدث (ذلك) لأول مرة في تاريخ الحاضرة اليهودية والدولة».

يرى كاتب المقال أنه قد أن الأوان لما وصفه «تبييد الصمت والغموض حول السبت والتعدي على خرمته»، وكان الحديث عن عذراء متدينة منذ عهد الأنبياء وليس عن يوم عطلة أسبوعية في دولة متنورة». وفي وصف تدخل المستشار بالقرار المخرج فقد اعتبر أن «الأمر الأقل مدعاة للفرح هو الانكشاف من جديد على عمق تفكير وأفكار ميري ريغف، ووزارة الثقافة والرياضة».

بعد قرار المستشار اقترحت الوزارة ما اعتبرته «الحل الوسط» وتمثّل بأن الفرق التي لا تريد أن تلعب في السبت فلن تلعب في السبت، والفرق التي تريد فإنها تستطيع اللعب. إذا أعلن أكثر من سبعة لاعبين أنهم لا يريدون اللعب في السبت، فمن المنطق أن لا يلعب الفريق في السبت». وهنا سخر

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

إسرائيل والأبارتهاب

إعداد وتحرير:

هنية غانم

عازر دكور

صدر حديثاً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعابينة الجُمهور

الفلسطينيون في

الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي